

## رسالة مؤرخة 3 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أشير إلى الفقرة 68 من تقريرتي الصادر في 29 أيلول/سبتمبر 2020 عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2020/951)، والتي ناقشتُ فيها صياغة استراتيجية توطيد السلام وحل النزاعات ومنع نشوبها في منطقة البحيرات الكبرى، بقيادة مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا شيا هوانغ.

وتهدف استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام وحل النزاعات ومنع نشوبها في منطقة البحيرات الكبرى، التي أحيلها طيه، إلى الاستفادة من الزخم المستمر نحو فتح باب الحوار وزيادة التعاون بين بلدان منطقة البحيرات الكبرى، وتوفير إطارا شاملا لاستمرار دعم الأمم المتحدة للتنفيذ التام للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (الاتفاق الإطاري).

وتحدد الاستراتيجية 10 أولويات، تتمحور حول الركائز الثلاث التالية: (أ) السلام والأمن والعدالة؛ (ب) والتنمية المستدامة والرخاء المشترك؛ (ج) والقدرة على الصمود أمام التحديات الناشئة والطويلة الأمد. وستوجه هذه الأولويات مشاركة الأمم المتحدة في المنطقة، بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والدراسة المشتركة للأمم المتحدة والبنك الدولي حول سبل تحقيق السلام: النهج الشاملة للجميع لمنع نشوب النزاعات العنيفة، مع الاسترشاد بها أيضا في اتخاذ إجراءات محددة وفورية ذات أولوية في السنوات الثلاث المقبلة.

وقد استُرشد في وضع هذه الاستراتيجية بمشاورات مستفيضة مع طائفة واسعة من المحاورين، بما في ذلك مع ممثلي البلدان الموقعة على الاتفاق الإطاري والجهات المشاركة في ضمانه، والمنظمات الإقليمية، وكيانات الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات النسائية، ومسؤولين سابقين كبار في الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وخبراء من ميادين مختلفة.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة والاستراتيجية.

(توقيع) أنطونيو غوتيريش



استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام وحل النزاعات ومنع نشوبها في منطقة  
البحيرات الكبرى

## المحتويات

## الصفحة

|    |       |   |
|----|-------|---|
| 5  | ..... | موجز  |
| 8  | ..... | مقدمة   |
| 10 | ..... | أولاً - المعلومات الأساسية وتحليل السياق  |
| 10 | ..... | ألف - تعريف منطقة البحيرات الكبرى   |
| 11 | ..... | باء - الأسباب الجذرية والدوافع الكامنة وراء عدم الاستقرار   |
| 13 | ..... | جيم - تداعيات جائحة مرض فيروس كورونا  |
| 14 | ..... | دال - الزخم الذي أحرز مؤخراً نحو تحقيق التعاون  |
| 16 | ..... | هاء - هيكل السلام والأمن في المنطقة   |
| 17 | ..... | واو - وجود الأمم المتحدة في المنطقة   |
| 18 | ..... | زاي - تحدي التعددية   |
| 18 | ..... | ثانياً - الاستفادة من الزخم: الأولويات والإجراءات المقترحة للأمم المتحدة في منطقة البحيرات الكبرى |
| 21 | ..... | ألف - الركيزة الأولى: السلام والأمن والعدالة  |
| 21 | ..... | 1 - الحوار والعمليات السياسية الشاملة للجميع  |
| 21 | ..... | 2 - التعاون المطرد في المسائل المتعلقة بأمن المعابر الحدودية                                      |
| 22 | ..... | 3 - الحكم الرشيد وسيادة القانون وحقوق الإنسان   |
| 22 | ..... | 4 - النساء/الشباب والسلام والأمن  |
| 22 | ..... | باء - الركيزة الثانية: التنمية المستدامة والرخاء المشترك  |
| 22 | ..... | 5 - التنمية الاجتماعية والاقتصادية المنصفة والشاملة للجميع  |
| 23 | ..... | 6 - التعاون الاقتصادي والتجارة والاستثمار على الصعيد الإقليمي                                     |
| 23 | ..... | 7 - إدارة الموارد الطبيعية بصورة مستدامة وشفاف  |
| 23 | ..... | جيم - الركيزة الثالثة: القدرة على الصمود في مواجهة التحديات الناشئة والطويلة الأمد                |
| 23 | ..... | 8 - منع التطرف العنيف   |
| 24 | ..... | 9 - توفير حلول دائمة لحالات التشريد القسري التي طال أمدها   |
| 24 | ..... | 10 - التأهب والقدرة على الصمود في مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية                               |
| 24 | ..... | ثالثاً - تنفيذ الاستراتيجية   |

|          |       |   |          |
|----------|-------|---|----------|
| 25       | ..... | آليات التنسيق والمساءلة   | ألف -    |
| 25       | ..... | الرصد والتقييم  | باء -    |
| 26       | ..... | الاتصال   | جيم -    |
| 26       | ..... | الموارد اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية   | دال -    |
| 26       | ..... | افتراضات أساسية   | هاء -    |
| 27       | ..... | تحديد النجاح  | واو -    |
| 27       | ..... | الجدول الزمني   | زاي -    |
| 28       | ..... | دور مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى   | رابعاً - |
| 28       | ..... | ترتيب الأولويات والتسلسل  | ألف -    |
| 28       | ..... | زيادة الاستثمار في الدبلوماسية المكوكة الرفيعة المستوى  | باء -    |
| 29       | ..... | تعزيز دور المكتب كجهة ميسرة ومنسقة وداعية للاجتماعات  | جيم -    |
| 29       | ..... | تقديم التقارير  | دال -    |
| المرفقات |       |   |          |
| 30       | ..... | الأولويات والإجراءات المتعلقة بانخراط الأمم المتحدة في منطقة البحيرات الكبرى  | الأول -  |
|          |       | لمحة عامة عن أشكال وجود الأمم المتحدة والبعثات السياسية الخاصة وعمليات حفظ السلام ومكاتب المنسقين الإقليميين في منطقة البحيرات الكبرى | الثاني - |
| 36       | ..... |   | الثالث - |
| 38       | ..... |   | الرابع - |
| 39       | ..... | المشاركون في مشاورات الجهات صاحبة المصلحة   |          |

خلال السنوات القليلة الماضية، أحرزت منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا تقدماً نحو تحقيق السلام والأمن والتنمية. ويدل على هذا الزخم الإيجابي ما تحقق من عمليات نقل السلطة بطريقة سلمية عموماً في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك توقيع وتنفيذ اتفاقات السلام في كل من جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان والسودان. كما خطت بلدان كثيرة في المنطقة خطوات واسعة في تعزيز التكامل الإقليمي بتوقيع اتفاقات لمشاريع البنية التحتية المشتركة مثل توسيع خط السكك الحديدية العادي من جمهورية تنزانيا المتحدة إلى بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن الاتجاهات الإيجابية الأخرى فتح باب الحوار والمبادرات الدبلوماسية لنزع فتيل التوترات بين البلدان، مثل العملية الرباعية بين أوغندا ورواندا، التي تيسرها أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإيجاد حل عبر الوساطة للنزاع الحدودي بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا. كما أن توافق الآراء الناشئ بشأن الحاجة إلى اتخاذ إجراءات مشتركة شاملة ضد الجماعات المسلحة المحلية والأجنبية، التي تعمل في معظمها في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، يشير أيضاً إلى فرص جديدة للنهوض بخطة السلام والأمن والتنمية.

ورغم هذه الاتجاهات الإيجابية، لا تزال هناك جيوب من عدم الاستقرار والعنف، وحوادث تقع عبر الحدود، وحالات توتر مستمرة وانعدام ثقة بين بعض البلدان، تقف في طريق تحقيق السلام الدائم بالمنطقة. ويتسم الزخم الذي لوحظ مؤخراً في المنطقة بالهشاشة، وسيطلب دعماً مطرداً ومنسقاً من الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية. وينبغي ترجمة التزامات أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك ما يتعلق بالحوار السياسي، وحقوق الإنسان، والمصالحة، والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وتحييد الجماعات المسلحة، إلى إجراءات محددة تكون لها نتائج ملموسة بالنسبة لسكان المنطقة. وعلاوة على ذلك، سيتعين الحفاظ على المكاسب التي تحققت حتى الآن وتعزيزها، لا سيما في سياق أوجه عدم اليقين الرئيسية، مثل تلك المرتبطة بتطور وانعكاسات جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ونظراً لسجل أعمال العنف المتصلة بالانتخابات في بعض بلدان المنطقة، وفي ضوء الجهود الجارية لتوطيد الديمقراطية في المنطقة، فإن الانتخابات المقبلة في كل من أوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية تنزانيا المتحدة، إذا أجريت بطريقة تتسم بالمصداقية والشفافية والشمول، يمكن أن تتيح فرصاً إضافية لتعزيز الاستقرار على الصعيد الوطني، وبالتالي على صعيد المنطقة.

وإزاء هذه الخلفية، تهدف استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام وحل النزاعات ومنع نشوبها في منطقة البحيرات الكبرى إلى دعم المنطقة في اغتنام فرص التغيير. وترتكز هذه الاستراتيجية على رؤية تتعمق فيها منطقة البحيرات الكبرى بالسلام والرخاء وتكون مجتمعاتها شاملة للجميع وقادرة على الصمود، وهي تسعى إلى الاستفادة من المزايا النسبية للأمم المتحدة عبر ركائز مختلفة، من السلام والأمن إلى حقوق الإنسان والتنمية، من أجل تعزيز تطلعات بلدان المنطقة وسكانها. وبالاستناد إلى الشراكات المعززة مع الحكومات والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني (بما في ذلك النساء والشباب) والقطاع الخاص، تتضمن الاستراتيجية مقترحات بشأن سبل تعزيز الثقة بين البلدان والمجتمعات المحلية، وبذل المزيد من الجهود من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية والرخاء المشترك، وتعزيز المجتمعات والمؤسسات الشاملة للجميع والعدالة والمنصفة والقادرة على الصمود. وهي بذلك تهدف إلى المساعدة في معالجة الأسباب الجذرية والدوافع الكامنة وراء عدم الاستقرار على الصعيدين الوطني والإقليمي، مما يمهد الطريق لإطلاق عنان الطاقات الكامنة للمنطقة.

وتأتي هذه الاستراتيجية في أعقاب الإصلاحات البعيدة المدى التي اضطلع بها الأمين العام مؤخرا. وتشمل هذه الإصلاحات إعادة هيكلة ركيزة السلام والأمن وإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. فأما إعادة الهيكلة، فتعطي الأولوية لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، وتدعو إلى تحقيق مواعمة أوثق مع ركيزتي الأمم المتحدة المتعلقين بالتنمية وحقوق الإنسان من أجل تحقيق قدر أكبر من الاتساق والتنسيق. وأما إصلاح المنظومة الإنمائية فيعيد تنظيم هذه المنظومة بغية جعلها أكثر تكاملا وتأثيرا في تنفيذها ل خطة التنمية المستدامة لعام 2030، لا سيما أهداف التنمية المستدامة. وتشكل التغييرات التي أدخلتها هذه الإصلاحات الركيزة التي تقوم عليها الاستراتيجية والديناميات الأخيرة في منطقة البحيرات الكبرى.

وتطرح الاستراتيجية نهجا متكاملا وتطلعياً يهدف إلى تحسين تكامل الوجود السياسي والعملياتي والبرنامجي للأمم المتحدة وما تتمتع به من خبرات، ومن ثم تحسين دعم العروة بين السلام والأمن والتنمية. وتحقيقا لذلك، فإنها تركز على الحلول السياسية التي تركز على فهم معزز للتفاعل بين العوامل المحلية والوطنية والإقليمية والدولية في منطقة البحيرات الكبرى. كما تدعو إلى تغيير السرد بما يتجاوز التركيز التقليدي على التحديات المتصلة بالنزاعات، بتبني وجهة نظر تطلعية تحدد فرص السلام والأمن والتنمية المتمحورة حول الإنسان.

وتستند الاستراتيجية إلى 10 أولويات تتمحور حول ثلاث ركائز، يرد بيانها أدناه. وتهدف هذه الأولويات إلى توفير أفق شامل لعمل الأمم المتحدة في المنطقة مدته عشر سنوات، ولكنها ستوجه أيضا الإجراءات المحددة والفورية ذات الأولوية التي تتخذها الأمم المتحدة في السنوات الثلاث المقبلة.

#### الركيزة الأولى: السلام والأمن والعدل

- 1 - الحوار والعمليات السياسية الشاملة للجميع
- 2 - التعاون المستمر في المسائل المتعلقة بأمن المعابر الحدودية
- 3 - الحكم الرشيد وسيادة القانون وحقوق الإنسان
- 4 - النساء/الشباب والسلام والأمن

#### الركيزة الثانية: التنمية المستدامة والرخاء المشترك

- 5 - التنمية الاجتماعية والاقتصادية المنصفة والشاملة للجميع
- 6 - التعاون الاقتصادي والتجارة والاستثمار على الصعيد الإقليمي
- 7 - إدارة الموارد الطبيعية بصورة مستدامة وشفافة

#### الركيزة الثالثة: القدرة على الصمود أمام التحديات الناشئة والطويلة الأمد

- 8 - منع التطرف العنيف
- 9 - إيجاد حلول دائمة لحالات التشريد القسري التي طال أمدها
- 10 - التأهب والقدرة على الصمود في مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية

وقد حُددت الأولويات من خلال تحليل للأسباب الجذرية والدوافع الكامنة وراء عدم الاستقرار في المنطقة، ولفرص المشاركة استناداً إلى أحدث التطورات في المنطقة، والميزة النسبية للأمم المتحدة، إلى جانب إجراء مشاورات مستقيضة مع أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين والدوليين وكيانات الأمم المتحدة. ويقصد من هذه الأولويات الاستجابة للتطلعات الإقليمية والأهداف المتفق عليها دولياً، لا سيما تلك الواردة في خطة عام 2030، مع النظر على النحو الواجب في ولايات الأمم المتحدة ومواردها.

وسيسُترشد في تنفيذ هذه الأولويات بالمبادئ الخمسة التالية: (أ) الإنذار المبكر والاستجابة السريعة؛ (ب) والولاية الاحتياطية وتولي زمام الأمور على الصعيد الإقليمي؛ (ج) والشمولية المتمحورة حول الإنسان وحقوق الإنسان؛ (د) والشراكات؛ (هـ) وتحقيق التكامل والاتساق في عمل الأمم المتحدة. وهذه المبادئ موجهة نحو تعزيز مشاركة أكثر مرونة وموامة واستجابة من قبل الأمم المتحدة، تستند إلى تبادل التحليلات السياسية وتقييمات المخاطر، وتدعم الحكومات والمنظمات الإقليمية وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين، مع تعزيز أثر الأمم المتحدة في توطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وتسويتها في المنطقة.

وبمجرد موافقة الأمين العام على الاستراتيجية، سيقوم مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى بوضع خطة عمل من خلال عملية تشاركية وشاملة للجميع تسترشد بالمشاورات الداخلية والخارجية. وستسترشد خطة العمل، أولاً وقبل كل شيء، بأولويات بلدان ومنظمات منطقة البحيرات الكبرى وبشراكات الأمم المتحدة القائمة معها. وستعتمد الأمم المتحدة، في تنفيذ خطة العمل، على وجودها الكبير والمتنوع في المنطقة وعلى قدرتها على الربط بين أوجه المشاركة الرفيعة المستوى والنهج المنطلقة من القاعدة إلى القمة. وستُدعى كيانات الأمم المتحدة التي تقع في صميم خطة العمل إلى إعادة التفكير في طرق العمل سوية من أجل الابتكار والاستثمار معاً في آليات للتنسيق ولاتخاذ القرارات تتسم بالمرونة والقدرة على التكيف والكفاءة، وتولي تحقيق الأثر الأولوية على الآلية المتبعة.

وسيتوقف النجاح في تنفيذ الاستراتيجية على العمل المنسق والمتسق الذي تقوم به كيانات الأمم المتحدة في المنطقة، وعلى قدرتها على إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين وتعبئة الموارد التقنية والمالية اللازمة. وسيكون للمجتمع المدني (بما في ذلك النساء والشباب والقطاعات المهمشة من المجتمعات المحلية) والقطاع الخاص دور هام في هذا الصدد. والأهم من ذلك هو أن التنفيذ الناجح للاستراتيجية سيتطلب من البلدان تولى زمام الأمور وإبداء الإرادة السياسية لترجمة الالتزامات الواردة في الاتفاقات الدولية والإقليمية، بما فيها الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، إلى نتائج تحويلية تعود بالفائدة على سكان منطقة البحيرات الكبرى.

## مقدمة

1 - أحرزت منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا تقدماً مهماً نحو تحقيق السلام والأمن والتنمية. وكان توقيع ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى في عام 2006، ثم الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (الاتفاق الإطاري) في عام 2013، بمثابة خطوتين رئيسيتين نحو تعزيز الحوار السياسي والتصدي لتهديد الجماعات المسلحة وتعزيز التعاون الإقليمي. وفي الآونة الأخيرة، أمكن تحقيق دينامية إيجابية نتيجةً للانتقال السلمي للسلطة في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإنشاء حكومة انتقالية في السودان، وتوقيع اتفاقي سلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان، إلى جانب زيادة الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تحقيق تقارب بين بعض البلدان وإحراز تقدم في التعاون الأمني والاقتصادي والقضائي.

2 - ومن شأن الجهود التي تبذلها الحكومات ومجموعات المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والدولية والشركاء الدوليون، إذا ما استدامت، أن تسهم في دفع المنطقة نحو تحقيق السلام المستدام. وبالعامل يدا بيد مع الحكومات ومع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، اضطلعت الأمم المتحدة بدورها في دعم المنطقة في العمل نحو تحقيق مزيد من الاستقرار والتنمية، وذلك بفضل وجودها الكبير في المنطقة من خلال البعثات السياسية الخاصة وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها من عمليات حفظ السلام، وكذلك مكتب الأمم المتحدة في نيروبي ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وقد استرشدت في إجراءات تدخلها السياسية والبرنامجية بعدة قرارات ووثائق سياسية صادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة، بما في ذلك خارطتا الطريق اللتان وضعهما في عامي 2013 و 2014 المبعوثان الخاصان السابقان للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى، وكذلك الإطار الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى الذي يوفر توجيهها استراتيجياً لكيانات الأمم المتحدة فيما يتعلق بعملها الإنمائي دعماً لتنفيذ الاتفاق الإطاري.

3 - ورغم هذه الجهود الجماعية والاتجاهات الإيجابية الأخيرة، لا تزال هناك تحديات عديدة تهدد الاستقرار والتنمية الاقتصادية في منطقة البحيرات الكبرى على المدى الطويل. ولا تزال أنشطة الجماعات المسلحة الأجنبية، لا سيما في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، والادعاءات المتعلقة بدعم هذه الجماعات المتمردة، توجع التوترات بين بلدان المنطقة. وعلاوة على ذلك، تساهم الجماعات المسلحة المحلية العاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في إدامة انعدام الأمن في البلد. ويوفر استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها على نحو غير المشروع التمويل لهذه الجماعات المسلحة، ويحد من قدرة المنطقة على الاستفادة إلى أقصى حد من مواردها الطبيعية من حيث الإيرادات والرخاء المشترك. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العواقب الإنسانية للعنف، بما في ذلك التشريد القسري، شديدة. ولا يزال يُبلغ عن وقوع انتهاكات وتجاوزات خطيرة لحقوق الإنسان.

4 - ومن أجل توطيد المكاسب التي حققتها المنطقة على مدى السنوات القليلة الماضية، وبغية تعزيز التكامل بين الإجراءات السياسية والبرنامجية للأمم المتحدة، طلب الأمين العام إلى مبعوثه الخاص إلى منطقة البحيرات الكبرى وضع استراتيجية للأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وتسويتها. ولا يقصد من الاستراتيجية المقترحة أن تحل محل الأطر والآليات البرنامجية القائمة على الصعيدين الإقليمي والوطني، مثل الإطار الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى، بل هي تروم بالأحرى توفير مظلة

سياسية شاملة لإجراءات تدخل الأمم المتحدة في المنطقة، مع إيجاد أوجه تآزر من أجل إحداث أثر أقوى على الأرض.

5 - وبالبناء على الزخم الإيجابي الحالي، تستند استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وتسويتها في منطقة البحيرات الكبرى إلى رؤية تتعم فيها منطقة البحيرات الكبرى بالسلام والرخاء وتكون مجتمعاتها شاملة للجميع وقادرة على الصمود، حيث تعمل البلدان والشعوب معا لتحقيق الأهداف المشتركة، بما في ذلك تحييد الجماعات المسلحة، وإقامة علاقات سلمية بين بلدان المنطقة، وتحقيق التنمية المستدامة والتكامل الاقتصادي الإقليمي. وتسترشد الاستراتيجية بخطة الأمين العام لإصلاح ركيزة السلام والأمن ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، التي تسعى، في جملة أمور، إلى إعطاء الأولوية للوقاية وكفالة الأسبقية للسياسة وإلى الوصول إلى منظومة للأمم المتحدة أكثر تكاملا وأكثر تركيزا على الإنجاز على الأرض، وهي بذلك تشجع على اتباع نهج متكامل وتطوعي لتقديم الدعم الفعال لبلدان المنطقة وشعوبها في العمل من أجل تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة على نحو دائم. ويجمع هذا النهج بين تركيز الأمم المتحدة على حل النزاعات ومنع نشوبها وبين الإجراءات التي تتمحور حول فرص تعزيز التنمية والرخاء المشترك، مع تعزيز الوثام والعلاقات الطيبة والتعاون فيما بين حكومات وشعوب المنطقة. وسيتطلب النهج المقترح أن تكون الأمم المتحدة أكثر مرونة ومواعمة واستجابة لتكون قادرة على حشد إجراءات تدخل منسقة وفي الوقت المناسب تركز على النهوض بالاستقرار والتعاون الإقليمي والشراكات القوية مع أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين والدوليين، بما في ذلك المنظمات النسائية والشبابية والقطاع الخاص.

6 - وتحقيقا لهذه الرؤية، جرى تحديد 10 أولويات مواضيعية تتمحور حول ثلاث ركائز، هي السلام والأمن والعدالة؛ والتنمية المستدامة والرخاء المشترك؛ والقدرة على الصمود أمام التحديات الناشئة والطويلة الأمد. وستسترشد الأمم المتحدة بهذه الأولويات في ارتباطاتها على مدى السنوات العشر المقبلة، من خلال مختلف أشكال وجودها المتمثلة في البعثات السياسية الخاصة وعمليات حفظ السلام والأفرقة القطرية والكيانات الإقليمية. وكخطوة أولى، سيركز إطار زمني أولي مدته ثلاث سنوات، حتى 2023، على تنفيذ إجراءات تدخل سياسية وبرنامجية محددة الأولويات ومتسلسلة بشكل جيد، سيتم تحديدها بشكل أكثر تفصيلا خلال وضع خطة عمل بعد الموافقة على الاستراتيجية. وفي حين أن الإطار الزمني العشري يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، فإن عام 2023 يوافق الذكرى السنوية العاشرة للاتفاق الإطاري التي ستكون بمثابة فرصة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق الإطاري والتحديات التي يواجهها.

7 - وفي إطار كلٍ من الأولويات المواضيعية، اقترحت أيضا مجموعة من الإجراءات لتوجيه تدخل الأمم المتحدة في مجالات الدبلوماسية الوقائية؛ والتعاون السياسي والأمني وسيادة القانون؛ وحقوق الإنسان؛ والمرأة والسلام والأمن؛ والتكامل الاقتصادي الإقليمي؛ وإدارة الموارد الطبيعية؛ والقدرة على الصمود. وقد اقترحت هذه الإجراءات على أساس مبادئ ومعايير توجيهية، تشمل: الولاية والقدرة على الإنجاز؛ والميزة النسبية وتوقيع ممارسة السلطة؛ وإقامة شراكات فعالة مع أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين والدوليين، بما في ذلك الجهات الفاعلة غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وضحايا التشريد القسري والمجتمعات المتضررة. وترد الأولويات والإجراءات المقترحة في المرفق الأول. ويتضمن المرفق الثاني خريطة لمختلف أشكال وجود الأمم المتحدة في المنطقة، في حين يورد المرفق الثالث وصفا لمنهجية وضع الاستراتيجية، ويتضمن المرفق الرابع قائمة بالمشاركين في المشاورات التي أجريت مع الجهات المعنية كي يُسترشد بها في وضع الاستراتيجية.

8 - ولا بد من توجيه كلمة تحذير بهذا الصدد. ففي منطقة بالغة التعقيد والتقلب، وفي ظل تحالفات متغيرة باستمرار وتوترات متكررة ومنظمات دون إقليمية متعددة ذات ولايات متداخلة، سيبتعين على الأمم المتحدة أن تخفض سقف طموحاتها في المنطقة. فلن تتجح المنظمة في تحقيق أهدافها المتمثلة في تعزيز السلام والاستقرار والتنمية دون المتطلبات التالية: استمرار الإرادة السياسية، والتزام الحكومات والقادة في المنطقة باتخاذ مبادرات جريئة ومنسقة لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في المنطقة والدوافع الكامنة وراءه؛ وتحقيق توافق في الآراء بين الشركاء الدوليين، بما في ذلك بين أعضاء مجلس الأمن، بشأن سبل التصدي للتحديات الرئيسية التي لا تزال تعوق السلام والأمن؛ وتقاسم واضح للعمل وتنسيق وثيق بين كيانات الأمم المتحدة؛ وتوفير الموارد الكافية وإدخال التعديلات اللازمة لتنفيذ الولاية.

9 - وتنقسم هذه الوثيقة إلى أربعة أجزاء. فالفصل الأول يمهّد الطريق بتقديم لمحة عامة عن الأسباب الجذرية الرئيسية لعدم الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى، والدوافع الكامنة وراءه، وتداعيات جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) التي تم تحديدها حتى الآن، والديناميات والاتجاهات الحديثة، ووصف موجز لهيكل السلام والأمن الإقليميين ولوجود الأمم المتحدة في المنطقة. ويعرض الفصل الثاني أولويات مشاركة الأمم المتحدة والأهداف الاستراتيجية التي ستوجه جهودها في مجال توطيد السلام وحل النزاعات ومنع نشوبها على مدى السنوات العشر المقبلة. ويوجز الفصل الثالث كيف تعترم الأمم المتحدة تفعيل الاستراتيجية بغية تعزيز أثرها الجماعي في المنطقة. وأخيراً، يصف الفصل الرابع دور مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى في تنفيذ الاستراتيجية.

## أولاً - المعلومات الأساسية وتحليل السياق

### ألف - تعريف منطقة البحيرات الكبرى

10 - لا يوجد توافق في الآراء بشأن تعريف منطقة البحيرات الكبرى، ولكنه يُفهم عموماً بعدة طرق. فمن منظور جغرافي، تضم المنطقة سبعة بلدان متشاطئة متصلة ببحيراتها الشاسعة العشر، وهي: أوغندا، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، وكينيا، وملاوي. ومن منظور جيوسياسي، كثيراً ما يُقتصر على أوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، بما لهذه البلدان من روابط تاريخية وثقافية وشعبوية واقتصادية، وهي روابط ما زالت تشكل ديناميات السلام والأمن والتنمية في المنطقة. ومن منظور مؤسسي، تُعرّف منطقة البحيرات الكبرى أيضاً بأنها البلدان المجاورة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، التي أصبحت مع هذا البلد أعضاء المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بتوقيعها ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية لعام 2006 وبروتوكولاته. وفي سياق الاتفاق الإطاري، الموقع في عام 2013، شملت المنطقة البلدان الإثني عشر الموقعة لميثاق الأمن والاستقرار والتنمية، وهي: أنغولا، وأوغندا، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، ورواندا، وزامبيا، والسودان، والكونغو، وكينيا، بالإضافة إلى جنوب أفريقيا.

11 - واستناداً إلى نص وروح الاتفاق الإطاري، ستركز الاستراتيجية في المقام الأول على الأسباب الجذرية والدوافع الكامنة وراء عدم الاستقرار في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية وعلى طول المناطق الحدودية للبلد. وإلى جانب هذا النطاق الجغرافي، ستبحث الاستراتيجية أيضاً التحديات الأخرى التي يمكن أن تؤدي إلى إدامة عدم الاستقرار في المنطقة أو التسبب فيه.

## باء - الأسباب الجذرية والدوافع الكامنة وراء عدم الاستقرار

12 - شهدت عدة بلدان في منطقة البحيرات الكبرى، منذ نيلها الاستقلال، فترات من النزاع اختلفت في طبيعتها ونطاقها، وشمل ذلك الحروب الأهلية في أوائل ستينيات القرن الماضي في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والعنف العرقي في رواندا وبوروندي في ستينيات وسبعينات القرن الماضي؛ والحرب الأوغندية - التنزانية في أواخر سبعينات القرن الماضي؛ والحرب الأهلية الأنغولية بين عامي 1975 و 2002؛ والإبادة الجماعية ضد التوتوسي في رواندا عام 1994؛ وحروب الكونغو اللاحقة خلال الفترتين 1996-1998 و 1998-2003، التي شاركت فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية وثمانية بلدان أفريقية أخرى. وتمحورت الأسباب الجذرية للعديد من هذه النزاعات حول جملة أمور منها الصراع على السلطة، والإقصاء الاجتماعي والاقتصادي، واستغلال الديناميات العرقية والجيوسياسية. كما اتسمت النزاعات والأزمات في المنطقة بتربطها، مما زاد من طابعها المعقد وطول أمدها.

13 - ومع ذلك، قطعت منطقة البحيرات الكبرى شوطاً طويلاً منذ تسعينات القرن الماضي والسنوات الأولى من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. فقد انخفضت حدة النزاعات وضاق نطاقها بدرجة كبيرة بفضل الجهود المشتركة التي بذلها أصحاب المصلحة الوطنيون والإقليميون والدوليون. بيد أن حالة عدم الاستقرار الراهنة لا تزال قائمة، وذلك بسبب الأسباب الجذرية التي لم تعالج، إلى جانب عدة عوامل مسببة لعدم الاستقرار، من بينها ما سيلبي ذكره أدناه.

### الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار

14 - غالباً ما ترتبط الأسباب الجذرية الرئيسية لعدم الاستقرار بالمظالم المتعلقة بالتركة التاريخية التي تعود إلى فترة ما بعد الاستقلال وحقبة الاستعمار، بما في ذلك الحدود، التي فرقت في كثير من الحالات بين المجتمعات الإثنية. ويرتبط ذلك باستغلال الانتماء العرقي من جانب بعض الجهات الفاعلة لتحقيق مكاسب سياسية.

15 - وثمة سبب جذري آخر يتعلق بالمظالم المتعلقة بالإقصاء من الحصول على الأراضي والسلطة والموارد. وقد أدت هذه الأسباب، التي تقامت بفعل ضعف أنظمة الحكم، إلى إدامة العنف وأوجه عدم المساواة الهيكلية، بما في ذلك تهميش الفئات الضعيفة أو الأقليات والتمييز ضدها، وإلى حصول مناوشات عبر الحدود.

16 - ومن الأسباب الجذرية الأخرى لعدم الاستقرار في المنطقة، مواطنُ الضعف التي تشوب الحوكمة، وكذلك محدودية سلطة الدولة أو غيابها في بعض المناطق، لا سيما في المناطق الحدودية. وفي بعض الحالات، كانت العمليات الانتخابية موضع خلاف بسبب وجود آليات ونظم غير شاملة للجميع وغير شفافة بالقدر الكافي لإشاعة الثقة بين جميع شرائح المجتمع في العملية الانتخابية وفي النتائج الصادرة عنها، مما يؤدي إلى توترات سياسية على الصعيد الوطني يمكن أن تزيد من تقادم عدم الاستقرار الإقليمي. وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها مختلف أصحاب المصلحة لكبح الفساد وآثاره السلبية، لا تزال هذه الظاهرة تشكل عقبة أمام مسار المنطقة نحو تحقيق اقتصادات مستقرة وحوكمة شفافة. كما أن الصعوبات التي تعترض بسط سلطة الدولة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي أماكن أخرى مكّنت أيضاً، في جملة أمور، انتشار الجماعات المسلحة، واستغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها بشكل غير قانوني، واستمرار دورات العنف الطائفي، بما في ذلك عبر الحدود.

17 - ويترسخ عدم الاستقرار أيضا في محدودية إمكانية اللجوء إلى القضاء أو الافتقار إليها في بعض المناطق، مما أثر على حماية حقوق الإنسان، وأعاق الجهود الرامية إلى تعزيز سيادة القانون، وغذى الفساد، وأسهم في إفلات مرتكبي الجرائم الخطيرة، بما فيها الجرائم ضد الإنسانية، من العقاب. وفي الواقع، لا يزال يُبلغ عن وقوع انتهاكات وتجاوزات خطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك في حالات قليلة عابرة للحدود، على الرغم من إحراز بعض التقدم في تعزيز التعاون بين بلدان المنطقة لمكافحة الإفلات من العقاب.

### دوافع عدم الاستقرار

18 - على الرغم من أن عدد النزاعات بين الدول في منطقة البحيرات الكبرى قد انخفض خلال السنوات القليلة الماضية، فإن حالات التوتر وانعدام الثقة لا تزال قائمة بين بعض البلدان، تغذيها جملة أمور منها تركت النزاعات السابقة. ولا تزال التوترات بين الدول تبرز أيضا بشأن مسائل تعليم الحدود التي لم تحل. وهكذا، فإن انعدام الثقة بين بلدان المنطقة يظل دافعا هاما من دوافع عدم الاستقرار في المنطقة.

19 - ويعد استمرار أنشطة الجماعات المسلحة (التي يشار إليها أيضا باسم "القوى الهدامة") في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية من الدوافع الرئيسية لعدم الاستقرار الإقليمي. فالجماعات المسلحة، لا سيما منها الجماعات الأجنبية المنشأ، هي المشكلة والسبب في استمرار أجواء عدم الثقة والتدخلات في المنطقة. ومن المعروف أن الجماعات المسلحة تعمل بالوكالة عن بعض البلدان، مما يزيد من الشكوك على الصعيد الإقليمي بشأن الادعاءات المتعلقة بالدعم الخارجي أو شن هجمات على بلدانها الأصلية باستخدام جمهورية الكونغو الديمقراطية أو بلد آخر في المنطقة كقاعدة خلفية. ولا تزال هذه الجماعات تسبب المعاناة للناس، بما في ذلك ما تسببه من انتهاكات وتجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى التشريد القسري. كما أن استمرار انعدام الأمن الذي تسببه هذه الجماعات والشبكات الإجرامية يعوق آفاق التنمية الاجتماعية الاقتصادية، ويؤثر على التعاون والتكامل الاقتصاديين الإقليميين، ويزيد من تعرض السكان للمخاطر والكوارث الطبيعية بسبب محدودية قدرة الدولة على التدخل وعلى الاستجابة الملائمة في الوقت المناسب.

20 - ويشكل استغلال المعادن وغيرها من الموارد الطبيعية والاتجار بها بشكل غير قانوني دافعا رئيسيا آخر لعدم الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة قاطبة. وقد مكنت الإيرادات التي تدرها هذه الأنشطة الجماعات المسلحة من تمويل عملياتها، وتجنيد المقاتلين، بمن فيهم الشباب، وشراء الأسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، أدت المنازعات على الوصول إلى الموارد الطبيعية والسيطرة عليها إلى تأجيج الأعمال العدائية بين كل من الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية والمجتمعات المحلية وأفراد من قوات الدفاع والأمن في بعض البلدان، مع قيام جهات فاعلة وطنية وخارجية داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية وخارجها من وقت إلى آخر بتسيير الاستغلال والاتجار غير القانونيين والاستفادة منهما، بحسب ما أفادت به أفرقة الأمم المتحدة وأفرقة الخبراء المعنية بجمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن للأنشطة غير القانونية المتصلة بالموارد أثر مضاعف على الأسباب والدوافع الأخرى لعدم الاستقرار، بما في ذلك المظالم الاجتماعية الاقتصادية، والمنازعات على الأراضي، والتهرب الواسع النطاق، وضعف المؤسسات، والإفلات من العقاب.

21 - ونتيجة للنزاعات وحالات العنف وانتهاكات حقوق الإنسان، لا يزال هناك عدد كبير من اللاجئين والمشردين داخليا في المنطقة. وتستضيف أوغندا أكبر عدد من حالات اللاجئين في أفريقيا، وهو من أكبرها في العالم، حيث تضم 1,4 مليون لاجئ، بينهم 882 000 لاجئ من جنوب السودان و 418 000 من

جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي آب/أغسطس 2020، كانت البلدان الأفريقية تستضيف أكثر من 927 000 لاجئ كونغولي في حين كانت جمهورية الكونغو الديمقراطية نفسها تستضيف أكثر من 525 000 لاجئ من بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى ورواندا وجنوب السودان<sup>(1)</sup>، وكان عدد المشردين داخلها بها يقدر بنحو 5,2 ملايين شخص<sup>(2)</sup>. وغالبا ما يجد اللاجئون والمشدرون داخلها أنفسهم في أوضاع هشة بسبب عدم كفاية سبل العيش، ومحدودية فرص الحصول على الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم، وانخفاض المساعدات الإنسانية بالنظر إلى الطابع الطويل الأمد لمعظم حالات التشريد القسري. كما أنهم يواجهون مخاطر كبيرة على حياتهم وحريتهم بسبب عمليات التوغل التي تقوم بها الجماعات المسلحة. ومن الضروري مواصلة الجهود لتعزيز الحماية المادية لهذه المجتمعات. ويمكن أن يشكل منح اللجوء بسخاء لمئات الآلاف من اللاجئين من جانب جميع بلدان المنطقة أساسا لمبادرة إقليمية ترمي إلى إيجاد حلول دائمة، لا سيما الإدماج المحلي والعودة الطوعية إلى الوطن في سياق هذه الاستراتيجية.

22 - ورغم أن الرقم الدقيق غير معروف، فإن العديد من الناس في منطقة البحيرات الكبرى عديمو الجنسية أو معرضون لخطر انعدام الجنسية، مما يحد من قدرتهم على التمتع بكامل مجموعة حقوق الإنسان. ومن أسباب انعدام الجنسية في منطقة البحيرات الكبرى الثغرات في قوانين وسياسات الجنسية التي تحرم بعض الأشخاص من الحصول على جنسية أي دولة. والحصول على وثائق الهوية القانونية، لا سيما تسجيل المواليد، أمر بالغ الأهمية لمنع حالات انعدام الجنسية والحد منها.

23 - وبالإضافة إلى الحد من فرص العمل، من المعروف أن الحرمان الناجم عن الفقر المدقع يسبب التهميش والمظالم ويفاقمهما. ويمكن لأوجه التفاوت الاجتماعية الاقتصادية هذه أن ترسي، بدورها، الأساس للطعن في سلطة الدولة ودفع الهجرة عبر الحدود، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات على الصعيدين الوطني والإقليمي. كما أن عدم كفاية الفرص المتاحة للسكان الشباب المتزايدين في المنطقة يسهم في زيادة احتمال انضمام الشباب إلى الجماعات المسلحة أو الانخراط في أنشطة غير قانونية عبر الحدود. فوفقا للبنك الدولي، كانت أوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية في عام 2018 من بين البلدان الـ 15 في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي تضم أكبر عدد من السكان الفقراء<sup>(3)</sup>.

## جيم - تداعيات جائحة مرض فيروس كورونا

24 - لم تسلم منطقة البحيرات الكبرى من جائحة كوفيد-19 أو من الخسائر التي خلفتها في الأرواح أو من أثرها الاجتماعي الاقتصادي. ففي 8 تشرين الأول/أكتوبر 2020، أبلغت البلدان الثلاثة عشر الموقعة للاتفاق الإطار عما مجموعه 801 588 حالة مؤكدة و 20 031 حالة وفاة، وفقا لمنظمة الصحة العالمية. ومنذ تفشي الجائحة، ركزت بلدان المنطقة اهتمامها على الحد من انتشارها والتخفيف من تأثيرها الاجتماعي الاقتصادي. وأدت الجهود المبذولة للتصدي للجائحة إلى انخفاض في الأنشطة الاقتصادية في عدة بلدان، مما خلف تأثيرا سلبيا على الفئات الهشة من السكان، لا سيما أولئك العاملون في القطاع غير الرسمي، الذي يمثل نسبة مئوية كبيرة من العمالة في جميع أنحاء المنطقة. وإضافة إلى ذلك، أدت النفقات العامة غير المتوقعة المتصلة بالاستجابة لكوفيد-19، إلى جانب انخفاض في قدرة البلدان على تعبئة الموارد الوطنية،

(1) انظر الرابط <https://data2.unhcr.org/en/situations>.

(2) تلك هي الأرقام التي يستخدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ريثما تصادق حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على صحتها.

(3) انظر الرابط <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/34496/9781464816024.pdf>.

إلى زيادة تعميق التباطؤ الاقتصادي، مما أثر على بلدان المنطقة بدرجات متفاوتة. ولكن، ووفقاً للجنة الاقتصادية لأفريقيا، يمكن أن يبدأ التعافي الاقتصادي في المنطقة ابتداءً من عام 2021، إذا كُبحت الجائحة بشكل فعال.

25 - وعلى الصعيد السياسي، شهدت بعض المبادرات المتعلقة بخطة السلام والأمن في المنطقة تباطؤاً بسبب هذه الجائحة. فعلى سبيل المثال، أُرجئ إلى تشرين الأول/أكتوبر 2020 الاجتماع العاشر الرفيع المستوى لآلية الرقابة الإقليمية التابعة للاتفاق الإطاري الذي كان مقرراً عقده أساساً في آذار/مارس 2020، مما أدى إلى تأخير اتخاذ قرارات هامة في مجالات حاسمة بالنسبة للسلام والأمن الإقليميين. وعلى غرار ذلك، توقفت مؤقتاً العملية الرباعية المتعلقة بتطبيع العلاقات بين أوغندا ورواندا، التي يسرتها أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، بسبب الحاجة إلى التركيز على أزمة كوفيد-19. بيد أن الجائحة أتاحت أيضاً فرصاً للتعاون. فقد عملت بلدان المنطقة معاً لمواصلة استجاباتها وجهودها الوطنية للإنعاش في إطار التصدي لكوفيد-19، واقترحت مبادرات مشتركة، كما يتضح من القرارات المتخذة خلال الاجتماعات الرفيعة المستوى التي عقدها كل من جماعة شرق أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في الفترة بين أيار/مايو وآب/أغسطس 2020.

## دال - الزخم الذي أُحرز مؤخراً نحو تحقيق التعاون

26 - على مدى السنوات القليلة الماضية، ظهرت ديناميات إيجابية، لا سيما مع عمليات النقل السلمي للسلطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية عام 2019 وفي بوروندي عام 2020، وتجديد التزام بلدان المنطقة وانخراطها الدبلوماسي لتحسين العلاقات الإقليمية وتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي. كما أسهم في هذه التطورات الإيجابية الانخراط المطرد للاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك الحل الدبلوماسي الذي جرى التوصل إليه في آب/أغسطس 2020 لنزاع حدودي بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا، يسره كل من هيئة الشؤون السياسية والدفاع والأمن التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ورئيس المؤتمر الدولي.

27 - وعلى الصعيد الأمني، كان التقدم المحرز مشجعاً، وهو يعزى في جملة أمور إلى الجهود الدبلوماسية الإقليمية التي تبذلها بلدان المنطقة، لا سيما أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، من أجل التصدي للتحديات الأمنية التي لا تزال تديم عدم الثقة والتوترات. وتشمل هذه التحديات استمرار وجود الجماعات المسلحة الأجنبية المنشأ في المقاطعات الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما تحالف القوى الديمقراطية، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، والمقاومة من أجل دولة قانون في بوروندي، إلى جانب نزاع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادتهم إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم وإعادة توطينهم. وقد بدأ يظهر توافق في الآراء بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها الشرقيين بشأن ضرورة استكمال الجهود العسكرية الجارية ضد الجماعات المسلحة باتخاذ إجراءات مشتركة بشأن التدابير غير العسكرية الشاملة للحد بشكل فعال من التهديدات التي تشكلها هذه الجماعات. كما تجددت الجهود لاستكمال إعادة المقاتلين السابقين إلى أوطانهم.

28 - وأحرز أيضا تقدم في التعاون المتصل بمكافحة الإفلات من العقاب. فقد وفرت شبكة التعاون القضائي لمنطقة البحيرات الكبرى، التي أنشئت في عام 2016، منبرا للتعاون بين الهيئات القضائية بشأن قضايا الأفراد المتهمين بارتكاب جرائم خطيرة عبر الحدود. وفي أيار/مايو 2019، أفضى اجتماع على المستوى الوزاري بدعم من الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين إلى التوصل إلى اتفاق بشأن إطار إقليمي، هو إعلان نيروبي بشأن العدالة والحكم الرشيد، صاحبته التزامات محددة لمكافحة الإفلات من العقاب ودعم حقوق الإنسان في المنطقة<sup>(4)</sup>.

29 - ومن الناحية الاقتصادية، ظلت منطقة البحيرات الكبرى إحدى أسرع المناطق نموا في أفريقيا على مدى السنوات القليلة الماضية. وقد سجلت العديد من بلدان المنطقة أداء اقتصاديا كبيرا. فقبل نقشي جائحة كوفيد-19، نما اقتصاد أوغندا بنسبة 5,6 في المائة عام 2019، في حين نما اقتصاد جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا بنسبتي 5,8 في المائة و 8,6 في المائة عام 2018، على التوالي، كما جرى بيانه في *التوقعات الاقتصادية لأفريقيا لعام 2020* الصادرة عن بنك التنمية الأفريقي. وفي ظل هذه الجائحة، يُتوقع أن يتقلص النمو الاقتصادي في أوغندا إلى ما بين 0,4 و 1,7 في المائة، استنادا إلى البنك الدولي، مع ما يقابل ذلك من تعديلات في الإنفاق الاجتماعي قد تزيد من خطر تفاقم الفقر في البلد. ومن المتوقع أن يشهد الاقتصاد الرواندي، الذي سجل نموا كبيرا خلال العقد الماضي، تقلصا في النمو ليلعب نسبة 2 في المائة عام 2020، كما ورد في التقرير القطري عن رواندا الصادر عن صندوق النقد الدولي في حزيران/يونيه 2020. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المنطقة تضم شريحة من السكان الشباب المتعلمين ما فتئت تنمو بسرعة، مع تزايد الطبقة المتوسطة. فأوغندا، على سبيل المثال، تحتل المرتبة الثانية في العالم من حيث السكان الأصغر عمرا. وأحرزت الجماعات الاقتصادية الإقليمية تقدما في تيسير التجارة عبر الحدود وحرية التنقل في المنطقة. فقد وقعت جميع بلدان المنطقة أيضا الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، الذي ينطوي على إمكانية تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية وتسريع التحول الهيكلي في المنطقة.

30 - واكتسبت الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن زخما أيضا. فقد وضعت غالبية البلدان الموقعة للاتفاق الإطاري خطط عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) وأحرزت تقدما في تنفيذ البروتوكول المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، المعروف أيضا باسم بروتوكول مابوتو، إذ تتجاوز عدة بلدان حاليا المعدلات العالمية لتمثيل المرأة في المؤسسات الوطنية. كما أن بعض البلدان مدرجة ضمن قائمة البلدان الخمسين الأولى على الصعيد العالمي التي توجد فيها أعلى مستويات التمثيل البرلماني للمرأة، بينها أنغولا وأوغندا وبوروندي وجنوب أفريقيا ورواندا. وعلاوة على ذلك، تشغل المرأة حاليا مناصب تنفيذية وتشريعية في أوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وكينيا. كما استعرضت البلدان أطرها القانونية للتأكد من مراعاتها للاعتبارات الجنسانية. وفي هذا الصدد، استحدثت بوروندي وجنوب السودان ورواندا وكينيا حصصا إلزامية لمناصب السلطة التنفيذية، في حين عممت أوغندا اعتماد شهادة تصديق إلزامية في الشؤون الجنسانية على جميع الوزارات والإدارات والوكالات الحكومية كجزء من عملية الميزنة الوطنية. غير أن الحصص لا تؤدي

(4) تشمل الالتزامات إبرام اتفاقات لإنشاء منبر تشاوري للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في إطار المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وتنفيذ أطر قانونية شاملة للعدالة الانتقالية لسد الفجوة في العدالة في أعقاب الانتهاكات الواسعة النطاق أو المنهجية لحقوق الإنسان. انظر الرابط [https://ungreatlakes.unmissions.org/sites/default/files/nairobi\\_declaration\\_on\\_justice\\_and\\_good\\_governance\\_may\\_2019.pdf](https://ungreatlakes.unmissions.org/sites/default/files/nairobi_declaration_on_justice_and_good_governance_may_2019.pdf)

بطبيعتها إلى التكافؤ التحويلي بين الجنسين. فلا تزال هناك عدة تحديات، منها الممارسات التمييزية في الأحزاب السياسية، والقوانين والسياسات التمييزية، والافتقار إلى تدابير الإجراءات الإيجابية لصالح المرأة، والعنف الجنساني، بما في ذلك العنف المتصل بالانتخابات، والمساواة بين الجنسين داخل هيئات إدارة الانتخابات.

## هاء - هيكل السلام والأمن في المنطقة

31 - مع أن السلطات الوطنية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن توطيد السلام وحل النزاعات، داخل الحدود وعبرها على السواء، فقد أصبحت المنظمات الإقليمية والجماعات الاقتصادية الإقليمية تحظى بأهمية متزايدة في تعزيز السلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى. وتشمل هذه المنظمات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ويضطلع العديد من هذه المنظمات بتيسير الحوار السياسي، ومراقبة الانتخابات، والتصدي للتحديات الأمنية، وتعزيز التعاون في المجالات ذات الأهمية الحاسمة للسلام والأمن.

32 - واستنادا إلى ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية وبرتوكولاته، وضع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وثائق سياساتية وأطرا قانونية لتعزيز العمليات السياسية الشاملة للجميع والحوكمة والحوار، وغير ذلك من المسائل الحيوية لمعالجة تركة النزاعات المتكررة في المنطقة. كما أنشأ آليات لمعالجة مسائل محددة تتعلق بالسلام والأمن، مثل الآلية المشتركة الموسعة للتحقق، والمركز المشترك لدمج المعلومات الاستخباراتية، والآليات المخصصة التي تهدف إلى دعم التعاون الإقليمي. وقد أسهمت الآلية المشتركة الموسعة للتحقق بنجاح في معالجة التوترات المحتملة الناجمة عن الحوادث عبر الحدود. وقاد المؤتمر الدولي كذلك الجهود الإقليمية الرامية إلى التصدي لاستغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها بشكل غير قانوني من خلال تعيين ست أدوات في إطار مبادرته الإقليمية لمناهضة استغلال الموارد الطبيعية بصورة غير قانونية، بما في ذلك إنشاء آلية لإصدار شهادات التصديق والتتبع. بيد أن المؤتمر الدولي جابه تحديات في مجال تعبئة الموارد، إضافة إلى عدم انتظام التزام الدول الأعضاء فيه بالمساهمة في أعمال هيكله، بما فيها الأمانة، ودعمها.

33 - وقد وضعت الجماعات الاقتصادية الإقليمية، لا سيما جماعة شرق أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، برامج أو خطط ذات صلة بالسلام والأمن تغطي جزئيا منطقة البحيرات الكبرى. وتشمل الجهود التي بذلتها هذه الجماعات مؤخرا تقديم الدعم لحل التوترات السياسية في بوروندي ودعم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لجهود تحقيق الاستقرار في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية وحل المنازعات الحدودية.

34 - ويكمل الاتفاق الإطاري هذه الجهود التي تبذلها المنظمات دون الإقليمية والجماعات الاقتصادية الإقليمية ويزيد من تعزيزها. فهو يقدم مجموعة من الالتزامات لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، بدعم من المجتمع الدولي، بهدف إنهاء دوامات العنف في المنطقة. ويحظى تنفيذ هذه الالتزامات بدعم الجهات الضامنة للاتفاق الإطاري وهي الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ولا تزال هيكل إدارة الاتفاق الإطاري، لا سيما آلية الرقابة الإقليمية، التي تجتمع على مستوى رؤساء الدول، ولجنة الدعم التقني التابعة لها، من المنابر الهامة لتعزيز

وتمكين الاجتماعات المباشرة والمنظمة لتبادل الآراء بشأن أولويات السلام والأمن على الصعيد الإقليمي، وتحديد العمل المشترك للنهوض بالالتزامات الناشئة عن الاتفاق الإطاري. وتعزيزا لقرارات آلية الرقابة الإقليمية، اتخذت البلدان الموقعة، بدعم من الجهات الضامنة، مبادرات أسهمت في إحراز تقدم كبير في تعزيز التعاون والتنسيق لتحقيق جملة أمور منها تحييد الجماعات المسلحة الأجنبية، وإعادة المقاتلين الأجانب المنزوعي السلاح إلى أوطانهم، والنهوض بمكافحة الإفلات من العقاب.

## واو - وجود الأمم المتحدة في المنطقة

35 - للأمم المتحدة حضور واسع في المنطقة. فبالإضافة إلى مكتب الأمم المتحدة في نيروبي ونظام المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، نشرت الأمم المتحدة ثلاث بعثات سياسية خاصة، هي مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى بوروندي، وثلاث عمليات لحفظ السلام، هي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، إضافة إلى المكاتب أو المراكز الإقليمية لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. كما أن للمديرة العامة لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي (وهو المكتب الوحيد التابع للأمانة العامة خارج المقر الموجود في جنوب الكرة الأرضية) ولاية سياسية في المنطقة. وتضطلع هذه الكيانات التابعة للأمم المتحدة بمجموعة واسعة من الأنشطة، من السلام والأمن، ومنع نشوب النزاعات، والمساعي الحميدة، وجهود الوساطة والتيسير، إلى الشؤون الإنمائية والإنسانية، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، في شراكة مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك السلطات الوطنية والمنظمات الإقليمية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وبفضل الوجود الواسع والمتنوع للأمم المتحدة، بالإضافة إلى شراكاتها، فإن إمكاناتها في الإسهام، إلى جانب الأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية الأخرى، في تحويل المنطقة تصبح عالية إذا ما تم تحديد الولايات على نحو كاف وتوطيد العروة التي تربط بين السلام والشؤون الإنسانية والتنمية على نحو كاف.

36 - إن التبادل المنتظم للآراء على مختلف المستويات داخل منظومة الأمم المتحدة هي ممارسة شائعة، وقد أسهمت في تعزيز تبادل المعلومات وتشاطر التحليلات وزيادة التنسيق في تنفيذ الإجراءات بدرجات متفاوتة. وبالإضافة إلى عمليات التبادل الثنائية شبه اليومية بين كبار المسؤولين، يعقد المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى اجتماعات تنسيقية سياسية نصف سنوية، تجمع القادة التابعين للأمم المتحدة في البلدان الرئيسية في المنطقة. وعلاوة على ذلك، أنشئت آليات تنسيق مخصصة لتعزيز التفاهم والعمل المتضافر استجابة لحالات محددة، كما كان الحال أثناء وضع استراتيجية المشاركة المشتركة قبل الانتخابات في بوروندي وأثناءها وبعدها في الفترة بين أيار/مايو وآب/أغسطس 2020.

37 - وتشمل جهود التنسيق التي تبذلها الأمم المتحدة في منطقة البحيرات الكبرى أيضا مواءمة جهود الانخراط السياسي والأولويات البرنامجية الإقليمية من خلال الإطار الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى، الذي أقره مجلس الأمن في آذار/مارس 2016. وقيادة المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى ورئيس مجموعة الأمم المتحدة الإقليمية للتنمية المستدامة، جرى اتباع نهج إقليمي متكامل، بهدف الاستفادة من العروة التي تربط بين السلام والأمن والعمل الإنساني والتنمية في تعزيز الاستقرار في المنطقة. ويؤجّه الدعم المالي للاتفاق الإطاري من خلال الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء العابر

للحدود، بالاستفادة من الاستثمارات المحفزة من قبيل تلك التي يقوم بها صندوق بناء السلام والاتحاد الأوروبي. ورغم تحقيق بعض النجاح الأولي في التصدي لدوافع النزاع وعدم الاستقرار المرتبطة بالتشريد القسري، مثل تنفيذ مشروع عبر الحدود بين بوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة، واجه الاتفاق الإطارى تحديات تتعلق بتبسيط التنسيق وتمويل أمانته وتعبئة الموارد المشتركة. وتتواصل الجهود لاستعراض فعالية آليات الحوكمة وتنفيذ المشاريع التي أنشئت بموجب الاتفاق الإطارى وللتنصية بإدخال تعديلات تتماشى مع الهياكل والطرانق الجديدة لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. واستنادا إلى تقييم أولي لفعالية الاتفاق الإطارى وهياكل إدارته، وكذلك للاستراتيجية، التي ستوفر الإطار التوجيهي العام، سيُعقد مجلس إدارة الاتفاق الإطارى قبل نهاية عام 2020 بهدف تحديد الطريق للمضي قدما.

38 - وعموما، هناك مجال لزيادة تعزيز الروابط بين تحليلات الأمم المتحدة التي تجرى على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل الاسترشاد بها في وضع نُهج أكثر تخصيصا ومواءمة، بالإضافة إلى المشاركة البرنامجية عبر الحدود وفيما بين البلدان المتعددة. وعلاوة على ذلك، لا تملك الأمم المتحدة قدرة مبسطة على الإنذار المبكر أو التدخل المبكر والاستجابة للأزمات من أجل منع نشوب النزاعات على الصعيد الإقليمي.

## زاي - تحدي التعددية

39 - أدى تعدد المؤسسات، ولا يُقصد فقط المنظمات الإقليمية، بل أيضا الوجود السياسي للأمم المتحدة، ذات الولايات والنطاقات الجغرافية المتداخلة، في بعض الأحيان، إلى إعاقة الجهود المبذولة لمعالجة بعض قضايا السلام والأمن الرئيسية التي تؤثر على المنطقة. وقد أدى هذا التعدد أيضا إلى تغذية تصور بوجود ازدواجية في الجهود فيما بين المنظمات الإقليمية، وفيما بين كيانات الأمم المتحدة، وبين المنظمات الإقليمية وكيانات الأمم المتحدة.

40 - ولتحسين الأثر في المنطقة، وكذلك جودة الشراكات مع المنظمات الإقليمية، سيتعين على مقر الأمم المتحدة أن يحدد بوضوح مسؤوليات وجوده السياسي في المنطقة ونطاقاته الجغرافية وأن يعالج أوجه التداخل القائمة. وريثما يتم توضيح ذلك، سيتعين على الكيانات المعنية أن تعزز جهودها التنسيقية لكفالة اتساق عمليات الانخراط السياسي مع بلدان المنطقة ومنظماتها. وفي هذا الصدد، قُدمت بعض التوصيات في الفصل الثالث المتعلق بتنفيذ الاستراتيجية.

## ثانيا - الاستفادة من الزخم: الأولويات والإجراءات المقترحة للأمم المتحدة في منطقة البحيرات الكبرى

41 - كما لوحظ في الفصل السابق، أحرزت المنطقة بعض التقدم الكبير على الرغم من استمرار التحديات. ومن الآن فصاعدا، سيكون من الحيوي للمنطقة أن تواصل مسارها الإيجابي نحو تحقيق قدر أكبر من الاستقرار والتنمية الشاملة للجميع. وتحقيقاً لذلك، ينبغي ضمان الالتزام والانخراط المستمرين من جانب جميع أصحاب المصلحة. وستدعم الأمم المتحدة المبادرات القائمة والفرص الناشئة من أجل تحقيق مزيد من الاستقرار والتعاون والازدهار على الصعيد الإقليمي، مع مساعدة المنطقة على معالجة ما تبقى من حيوب عدم الاستقرار. واسترشادا بالأهداف الرئيسية لخطة الأمين العام للإصلاح، بما في ذلك إيلاء أولوية

أكبر للعمل الوقائي، وكفالة الأسبقية للسياسة، وزيادة موازنة ركيزة السلام والأمن مع ركيزتي التنمية وحقوق الإنسان، تشجع الاستراتيجية على اتباع نهج أكثر اتساقاً وتكاملاً في تدخل الأمم المتحدة في المنطقة.

### المبادئ التوجيهية

42 - ستسترشد الأمم المتحدة أيضاً في ما تتخذه من إجراءات في المنطقة بالمبادئ الخمسة التالية:

(أ) **الإذار المبكر والاستجابة السريعة:** بغية اتباع نهج أكثر استباقية إزاء التدابير الوقائية، ستسعى الأمم المتحدة إلى تحسين الاستفادة من الخبرات والقدرات التحليلية لوجودها الوطني والإقليمي ومن خارجها. وستجرى تحليلات وتقييمات للمخاطر بصورة منتظمة مشتركة، لا سيما عندما يتم تحديد المخاطر العابرة للحدود، وسيجري تعزيز تبادل المعلومات والتحليلات مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية؛

(ب) **تفريع ممارسة السلطة وتولي زمام الأمور على الصعيد الإقليمي:** تمشياً مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، ستنتمحور جهود المنظمة حول مواكبة ودعم الأولويات الوطنية والإقليمية عن طريق تشجيع وتعزيز المبادرات التي تقودها المنطقة وتتولى زمامها، بما في ذلك الآليات الوطنية والإقليمية القائمة، حيثما أمكن ذلك. وستتفقد مبادرات مشتركة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، حسب الاقتضاء. وسيزداد تعميق الشراكة الاستراتيجية مع الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك في سياق الإصلاح الجاري للاتحاد الأفريقي. وعلى غرار ذلك، سيتواصل التعاون مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بما في ذلك من خلال وضع إطار شراكة يهدف إلى تحقيق أقصى قدر من التكامل والتآزر في العمل؛

(ج) **الشمولية وحقوق الإنسان المتمحورتان حول الإنسان:** ستولى الأولوية في سياق مختلف الأولويات الاستراتيجية لإشراك المجتمع المدني فيما يتجاوز النخب السياسية ولبذل جهود أكبر لتسخير الإمكانيات الكاملة لجهات عدة منها النساء والشباب واللاجئين والمشردين داخلياً، بوصفهم عوامل للتغيير. وعلاوة على ذلك، ستترسخ جهود الأمم المتحدة في نهج قائم على الحقوق يضع تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في صميم العمل السياسي والبرنامجي للمنظمة في المنطقة. وسيُنظر على النحو الواجب في كامل نطاق حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والحقوق الإنمائية الجماعية، على النحو المتوخى في الصكوك الدولية والإقليمية، بما فيها الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لعام 1981، وتمشياً مع إطار أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030. وستبذل جهود لكفالة أن عمليات تقييم حقوق الإنسان يُسترشد بها وتصبّ دائماً في جهود المساعي الحميدة للأمم المتحدة وانخراطها السياسي. وفي مفاوضات السلام وعمليات الوساطة، ستُعطى الأولوية للائتمثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني لمكافحة الإفلات من العقاب على الانتهاكات والتجاوزات والجرائم الخطيرة؛

(د) **الشراكات:** اعترافاً بأن الأثر يتوقف على العمل المشترك والمتضافر، ستقوم الأمم المتحدة بتعميق وتوسيع شراكاتها مع جميع أصحاب المصلحة الذين لهم نصيب في الديناميات السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية في المنطقة. وسيكون للمجتمع المدني (بما في ذلك النساء والشباب) والقطاع الخاص دور هام في هذا الصدد، وكذلك الأمر بالنسبة إلى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والشركاء الدوليين، الذين سيعزز ما هو قائم من شراكات معهم. وسيهدف التعاون مع المؤسسات المالية الدولية، لا سيما مجموعة البنك الدولي، وبنك التنمية الأفريقي، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا،

والمصرف الأوروبي للاستثمار، بالإضافة إلى الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف الأخرى، إلى تعزيز الدعم المنسق للجهود الإقليمية الرامية إلى دفع عجلة السلام والاستقرار والتنمية المنصفة. ويستلزم تحقيق أقصى قدر ممكن من التأزر كفاءة تحقيق أفضل موازنة ممكنة للموارد والقدرات والمصالح المشتركة سعياً إلى تحقيق كل أولوية، على أساس الأدوار والمسؤوليات الواضحة، مع تجنب ازدواجية الجهود؛

(هـ) **تحقيق التكامل والاتساق في عمل الأمم المتحدة:** ينبغي السعي إلى تقسيم أوصح للعمل فيما بين جميع أشكال وجود الأمم المتحدة في المنطقة والحافظات المواضيعية والإقليمية لكل منها، بتوجيه من مقر الأمم المتحدة. وستعطي الأمم المتحدة الأولوية للتحليلات المشتركة والنهج التكميلية التي تستفيد من ولاية كل كيان وميزته النسبية، وستسهم، تمسها مع خطة الأمين العام للإصلاح، في تكوين هوية جماعية أفضل تحديداً كشريك للبلدان موثوق به ويمكن الاعتماد عليه ومتناسك وقابل للمساءلة وفعال، في إطار خطة عام 2030.

#### الأولويات المواضيعية المقترحة

43 - تتضمن الاستراتيجية مقترحات بشأن 10 أولويات مواضيعية مجمعة حول ثلاث ركائز، هي:

#### الركيزة الأولى: السلام والأمن والعدل

- 1 - الحوار والعمليات السياسية الشاملة للجميع
- 2 - التعاون المطرد بشأن المسائل المتعلقة بأمن المعابر الحدودية
- 3 - الحكم الرشيد وسيادة القانون وحقوق الإنسان
- 4 - النساء/الشباب والسلام والأمن

#### الركيزة الثانية: التنمية المستدامة والرخاء المشترك

- 5 - التنمية الاجتماعية الاقتصادية المنصفة والشاملة للجميع
- 6 - التعاون الاقتصادي والتجارة والاستثمار على الصعيد الإقليمي
- 7 - إدارة الموارد الطبيعية بصورة مستدامة وشفافة

#### الركيزة الثالثة: القدرة على الصمود أمام التحديات الناشئة والطويلة الأمد

- 8 - منع التطرف العنيف
- 9 - إيجاد حلول دائمة لحالات التشريد القسري التي طال أمدها
- 10 - التأهب والقدرة على الصمود في مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية

44 - وكما هو مبين في الفصل الثالث، سيعتمد تنفيذ الأولويات المحددة على التأثير والتقل الجماعيين لجميع أشكال وجود الأمم المتحدة في المنطقة، بما في ذلك وجودها السياسي وعمليات حفظ السلام وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. فعلى سبيل المثال، سوف تحتاج القيادة السياسية المركزة وجهود المشاركة في إطار الركيزة الأولى (السلام والأمن والعدل) إلى الدعم من خلال إجراءات تدخل برنامجية مصممة خصيصاً من

منظور متوسط وطويل الأجل، في حين ستتطلب البرامج التي تصممها أفرقة الأمم المتحدة القطرية، بقيادة المنسقين المقيمين، لتحقيق أولويات الركيزتين الثانية والثالثة (التممية المستدامة والرخاء المشترك، والقدرة على الصمود في وجه التحديات الناشئة والطويلة الأمد) أن يتم تعزيزها ودعمها من خلال قدرة الوجود السياسي على التواصل وعقد الاجتماعات، لا سيما من جانب المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى، الذي سيسعى من خلال انخراطه إلى تعزيز استدامة الملكية السياسية الإقليمية وتوافق الآراء والالتزام الدولي دعماً لإجراءات التدخل البرنامجية المحددة. ومن شأن هذا النهج أن يتيح إقامة توازن بين المنظورات القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل وأن يسخر الطابع التعاضدي فيما بين كلٍ من النهج السياسي والإنساني والإنمائي.

45 - وفي حين سيرد بيان إجراءات كيانات الأمم المتحدة في المنطقة في خطة العمل، التي ستصاغ بعد الموافقة على الاستراتيجية، ترد أدناه لمحة عامة عن الأولويات المحددة في إطار كل ركيزة من الركائز الثلاث.

## ألف - الركيزة الأولى: السلام والأمن والعدل

### 1 - الحوار والعمليات السياسية الشاملة للجميع

46 - إن الحوار الفعال والمطرد فيما بين البلدان والمجتمعات المحلية والمواطنين هو عامل أساسي في تعزيز الثقة ومعالجة المظالم الكامنة وتيسير العمل الجماعي نحو تحقيق الأهداف المشتركة المتمثلة في السلام والاستقرار والرخاء. وعلى غرار ذلك، فإن العمليات السياسية الشاملة للجميع والمتسمة بالمصادقية والشفافية على الصعيدين الوطني والمحلي، بما في ذلك الانتخابات، تسهم في معالجة أوجه عدم المساواة البنيوية، وضمان مساءلة الهياكل السياسية والاقتصادية أمام الجهات التي يمثلها كل منها. وستعمل الأمم المتحدة، استناداً إلى الدروس المستفادة من جميع أشكال وجودها في المنطقة ومن الجهود السياسية الإقليمية الجارية بالفعل، على تعزيز دعماً للحوار المطرد والعمليات السياسية الشاملة للجميع، بما في ذلك مبادرات تقودها المنطقة، ابتغاءاً لتعزيز الالتزام والإمسك بزمam الأمور على الصعيدين الوطني والإقليمي، والاستخدام المنهجي لآليات الاتصال الرسمية وغير الرسمية من أجل معالجة التوترات حيثما وجدت أو نشأت.

47 - وفي سياق الاستراتيجية، وبالنظر إلى الميزة النسبية للأمم المتحدة، ستركز الجهود على مبادرات تعزيز الحوار وبناء الثقة على جميع المستويات، وفيما بين السلطات والمؤسسات الوطنية المعنية والمجتمع المدني، وذلك بزيادة تعزيز جهود المساعي الحميدة من خلال الدبلوماسية الهادئة والمكوكية. وسيشمل ذلك توفير مننديات لتبادل وجهات النظر، مثلاً عن طريق دعم آليات الحكم التابعة للاتفاق الإطاري، وكذلك المجلس الاستشاري للمرأة والسلام والأمن لمنطقة البحيرات الكبرى، من أجل النهوض بجمله أمور منها المشاركة الهادفة للمرأة في بناء السلام. وسيُستكمل ذلك بدعم مبادرات للمصالحة فيما بين المجتمعات المحلية والتجمعات السكانية، بما في ذلك مبادرات عبر الحدود.

### 2 - التعاون المطرد في المسائل المتعلقة بأمن المعابر الحدودية

48 - في ظل التهديدات المستمرة للاستقرار الإقليمي التي تشكلها القوى الهدامة، والخسائر الفادحة التي يتكبدها المدنيون الأبرياء، والأثر السلبي للحوادث العابرة للحدود على العلاقات فيما بين بلدان المنطقة،

فإن مكتب المبعوث الخاص للأمم العام إلى منطقة البحيرات الكبرى، وبالتعاون مع المؤسسات الضامنة الأخرى للاتفاق الإطاري، سيدعم الجهود الإقليمية الرامية إلى ضمان أن تُستكمل بشكل فعال العمليات العسكرية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجهود بناء الثقة فيما بين البلدان، بنهج تقوده المنطقة ويشمل اتخاذ إجراءات مشتركة بشأن تدابير غير عسكرية شاملة. وسيشمل ذلك تقديم الدعم في تعزيز برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التوطين، على الصعيدين الوطني والإقليمي، والانخراط الذي يرمي إلى تفويض شبكات القوى الهدامة للتجنيد والإمداد. وسيكون دعم آليات الأمن الإقليمية، بما في ذلك الآلية المشتركة الموسعة للتحقق وغيرها من الآليات المنشأة بهدف النهوض بالتعاون الأمني عبر الحدود، عنصرا رئيسيا آخر من عناصر انخراط الأمم المتحدة في سياق الاستراتيجية، بهدف دعم التسوية السلمية للحوادث الأمنية عبر الحدود.

### 3 - الحكم الرشيد وسيادة القانون وحقوق الإنسان

49 - ستعمل الأمم المتحدة أيضا على توطيد دعما للتعاون القضائي عبر الحدود، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتدعيم سيادة القانون والحكم الرشيد، باعتبارها سبلا أخرى لمعالجة التوترات ومنعها، وبناء الثقة والسلام. وسيُعمل على تعزيز مبادرات بناء القدرات الجارية بالفعل في هذا المجال، ووضع إطار لها في سياق الجهود الإقليمية، ودعمها بجهود الدعوة وبذل المساعي الحميدة لكفالة إبداء الاهتمام والالتزام السياسيين المطردين، بما في ذلك اعتمادات الميزانية المطلوبة.

### 4 - النساء/الشباب والسلام والأمن

50 - ما زالت المشاركة الهادفة للنساء والشباب عاملا حاسما في استقرار المنطقة. وستعمل الأمم المتحدة، من أجل زيادة تعزيز حضورها ودورها في توطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وتسويتها، على تكثيف شراكاتها مع المنظمات النسائية والشبابية، وعلى دعم الهيئات الإقليمية وبلدان المنطقة، في المضي بقراري مجلس الأمن 1325 (2000) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن و 2250 (2015) المتعلق بالشباب والسلام والأمن. وعلاوة على ذلك، ستقوم الأمم المتحدة بتشجيع المبادرات، وحيثما أمكن، بالشرع في اتخاذها، من أجل تعزيز التمكين الاقتصادي لفتي النساء والشباب، اللتين تضطلعان بدور حاسم، وإن كان غالبا ما يُقلّل من شأنه، في الاقتصادات الوطنية والتجارة عبر الحدود.

### باء - الركيزة الثانية: التنمية المستدامة والرخاء المشترك

#### 5 - التنمية الاجتماعية والاقتصادية المنصفة والشاملة للجميع

51 - إن التنمية الاجتماعية - الاقتصادية عامل حاسم في معالجة المظالم الناجمة عن الحرمان والناشئة عن استمرار آفة الفقر ومظاهر عدم المساواة التي تسهم في زعزعة الاستقرار في المنطقة. ولذلك، فإن الأمم المتحدة، ومن خلال أطرها للتعاون من أجل التنمية المستدامة، ستدعم الجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى الحد من الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية المنصفة، بما في ذلك ابتغاء لدعم التنوع الاقتصادي وخلق فرص عمل للشرائح السكانية الفتية التي يتضخم عدد أفرادها في المنطقة، والتخفيف من الأثر السلبي لجائحة كوفيد-19 المستمرة. وسيكون للاعتراف بخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 ودعمها أهمية بالغة في ذلك الصدد.

## 6 - التعاون الاقتصادي والتجارة والاستثمار على الصعيد الإقليمي

52 - إن التعاون والتكامل الاقتصاديين عاملان أساسيان من عوامل السلام والاستقرار، ولا سيما في منطقة تتجاوز فيها مواطن القبائل الحدود الوطنية، وغالبا ما تتسم فيها مناطق النزاع المستمر وعدم الاستقرار بالتخلف والاعتماد على طرق النقل البري الطويلة فيما يتعلق بالسلع الأساسية غير المنتجات الزراعية. وسيشمل الدعم المقدم من الأمم المتحدة في سياق تلك الأولوية المشاركة السياسية للمساعدة في معالجة التوترات فيما بين البلدان المجاورة، التي تؤثر على التجارة عبر الحدود والاستثمار الإقليمي والتعاون الاقتصادي، وفي حشد جهات شريكة دولية دعما للمنطقة. وتسعى الأمم المتحدة، إدراكا منها لاختلال التوازن بين ثروة المنطقة من الموارد الطبيعية وقدراتها الحالية في مجال التصنيع والتحول، إلى تعزيز التنوع الاقتصادي وتوسيع نطاق سلاسل القيمة الإقليمية عن طريق زيادة الاستثمارات في قطاعي الصناعة والخدمات.

## 7 - إدارة الموارد الطبيعية بصورة مستدامة وشفافة

53 - إن الاستقرار والتنمية الطويلة الأجل يتوقفان أيضا على بذل جهود جماعية ترمي إلى التصدي لاستغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها بصورة غير قانونية، بحيث تشكل مصدرا لتمويل الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية. ومع ذلك، فمن المسلم به على نطاق واسع أن الموارد الطبيعية يمكن أن تتحول من عوامل عدم استقرار إلى عوامل رخاء مشترك: إذ يمكن أن تسهم لا في توليد فرص عمل مشروعة، وإيرادات، ومداخل ضريبية، وبنية تحتية، وخدمات أساسية فحسب، بل أيضا في تعزيز التعاون فيما بين بلدان المنطقة. وعليه، فإن كفاءة تحقيق توافق آراء سياسي وآليات داعمة لتحويل الموارد الطبيعية إلى عوامل محفزة على تحقيق الرخاء للجميع هي أولويات رئيسية للأمم المتحدة. وبهدف دعم تنفيذ المبادرة الإقليمية لمناهضة استغلال الموارد الطبيعية بصورة غير قانونية المنبثقة من المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، فإن الانخراط في سياق الاستراتيجية سيتركز على التشاور مع بلدان المنطقة، والمنظمات دون الإقليمية، والجهات الشريكة في التنمية، والبلدان المستوردة للموارد، وذلك دعما لنهج شامل يهدف إلى تعزيز الشفافية وآليات التعاون الرسمية بشأن الموارد الطبيعية على امتداد سلسلة القيمة، بما يشمل جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة.

## جيم - الركيزة الثالثة: القدرة على الصمود في مواجهة التحديات الناشئة والطويلة الأمد

### 8 - منع التطرف العنيف

54 - على مدى السنوات القليلة الماضية، طال التطرف العنيف بعض بلدان المنطقة. وإن المخاطر المرتبطة بتلك الظاهرة، بما في ذلك المخاطر التي حُددت من الدروس المستفادة في مناطق أخرى في أفريقيا، تبرز اتباع نهج استباقي للأمم المتحدة قائم على العمل الوقائي. وفي سياق الاستراتيجية، ستركز الجهود على تعزيز الإنذار المبكر فيما بين أشكال وجود الأمم المتحدة في المنطقة، بما في ذلك التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، إضافة إلى ضمان انعكاس أولوية الوقاية في إجراءات التدخل السياسية والبرنامجية الجارية للأمم المتحدة، على النحو المناسب، بحيث يتسنى التصدي للأسباب الجذرية التي تدفع الأفراد، ولا سيما الشباب، إلى الانضمام إلى جماعات متطرفة عنيفة.

## 9 - توفير حلول دائمة لحالات التشريد القسري التي طال أمدها

55 - إن إيجاد حلول آمنة ومستدامة ودائمة للعدد الكبير من الأشخاص النازحين قسرا في المنطقة له أهمية بالغة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من أجل التماسك الاجتماعي والاستقرار والتنمية في المنطقة. أولا، ستدمج الاستراتيجية شواغل مجتمعات النازحين في الأولويات المواضيعية الأخرى. ثانيا، وتمشيا مع استنتاجات الاجتماع الوزاري الرفيع المستوى الذي عقد في آذار/مارس 2019، ستدعم الأمم المتحدة وضع وتنفيذ استراتيجية شاملة لإيجاد حلول دائمة للمشردين قسرا، وذلك برعاية المؤتمر الدولي المعني بالبحيرات الكبرى وبتوجيه من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ثالثا، وبالتعاون الوثيق مع بلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية، ستضاعف الأمم المتحدة جهودها، ولا سيما من خلال تعزيز برامج التعايش السلمي، وضمان حماية مجتمعات النازحين من الجماعات المسلحة ومن المزيد من التشريد، وحماية أضعف الفئات من التهميش والوصم والتمييز، وكذلك كفاءة حصولها جميعا على الخدمات الأساسية، بما في ذلك فرص الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليم وسبل كسب العيش. وفي ذلك الصدد، ستبذل جهود لتعزيز مبدأ التكامل بين جهود الأمم المتحدة الإنمائية والإنسانية والسياسية، ولا سيما في سياق العمل الجاري للجان الثلاثية المكونة من البلدان المعنية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

## 10 - التأهب والقدرة على الصمود في مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية

56 - إلى جانب التحديات السياسية والأمنية والاجتماعية - الاقتصادية القائمة منذ أمد طويل، والتي تؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة، تشكل مجموعة من الصدمات المحتملة، بما في ذلك أزمات الصحة العامة والكوارث الطبيعية الناجمة عن تغير المناخ، مخاطر على الاستقرار الدائم والتنمية المتمركزة حول البشر. ولذلك، فإن بلدان المنطقة تواجه مهمة تعزيز تأهبها وقدرتها على الصمود في وجه هذه الصدمات والأزمات. وفي سياق تلك الأولوية، ستتركز جهود الأمم المتحدة على دعم بلدان المنطقة في تعزيز قدراتها على التنبؤ واستيعاب الصدمات، بوسائل منها برامج محددة الأهداف على الصعيدين الوطني والإقليمي، وتنسيق جهود تعبئة الموارد.

## ثالثا - تنفيذ الاستراتيجية

57 - إن تنفيذ الاستراتيجية سيكون من مسؤولية منظومة الأمم المتحدة، بالاشتراك مع أشكال وجودها السياسي والإنساني والإنمائي في المنطقة. وستسعى الأمم المتحدة جاهدة إلى الاستفادة إلى أقصى حد من قدراتها ومواردها من أجل دعم البلدان وأولوياتها، والمنظمات الإقليمية والجماعات الاقتصادية الإقليمية، انطلاقا من عمليات وآليات التعاون القائمة.

58 - وبعد موافقة الأمين العام على الاستراتيجية، سيقوم مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى بوضع خطة العمل لتنفيذها، بالتشاور مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك البعثات السياسية الخاصة، وعمليات حفظ السلام، والمنسقون المقيمون، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، ومكاتب الأمم المتحدة وإداراتها على الصعيد الإقليمي وعلى صعيد المقر، والبلدان الموقعة على الاتفاق الإطاري، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني، والأطراف الشريكة في التنمية، والشركات التجارية، والمؤسسات المالية الدولية. وستتضمن خطة العمل تلك إجراءات ذات أولوية، بما في ذلك الإجراءات المقترحة في المرفق الأول، مع تحديد جداول زمنية، ومع تقسيم العمل والنتائج

المتوقعة، والاحتياجات من الموارد، وكذلك خطة للرصد والتقييم. وبالإستفادة من أفضل الممارسات والدروس المستفادة من تنفيذ استراتيجيات أخرى، بما فيها الاستعراض الجاري للإطار الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى، ستضع خطة العمل طرائق عملية لضمان التنفيذ الفعال للاستراتيجية في مجالات من قبيل التنسيق الاستراتيجي والتقني، وتعبئة الموارد، والاتصال، على النحو المبين في الفقرات التالية.

## ألف - آليات التنسيق والمساءلة

59 - ابتغاء لتنفيذ أولويات الاستراتيجية وتلبية توقعات المنطقة ودينامياتها المتغيرة، سيبتعين على الأمم المتحدة أن تتحلّى بالتجاوب والمرونة. وفي ذلك الصدد، ستتضمن خطة العمل استعراضاً لآليات التنسيق القائمة التي تشمل كيانات الأمم المتحدة في المنطقة، وستقترح نهجاً مبتكرة لضمان الاتساق مع جدول أعمال السلام والأمن والتنمية. وينبغي لها أيضاً أن تستكشف خيارات محددة من أجل إنشاء آليات مرنة وسريعة للتنسيق والتنفيذ تستفيد من ولايات كيانات الأمم المتحدة، الوطنية والإقليمية والموقع الفريد لكل منها، من حيث منظوراتها وسبل الوصول إليها.

60 - وسيوفر المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى، مستفيداً من دوره في الدعوة إلى عقد الاجتماعات وتيسيرها ومن استخدام الآليات وفق الأطر الحالية، ولا سيما الاتفاق الإطاري والإطار الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى، القيادة السياسية لتنفيذ الاستراتيجية، بتعاون وثيق مع كيانات الأمم المتحدة في المنطقة ومع إيلاء الاعتبار الواجب لولاية كل منها. وتمشياً مع إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، سيقوم المنسقون المقيمون أيضاً بدور هام في تنسيق الاستراتيجية. وفي ذلك الصدد، يمكن إنشاء فريق من كبار المسؤولين معني بالسياسات، يضم المبعوث الخاص والمنسقين المقيمين، وكذلك الممثلين الخاصين للأمين العام العاملين في المنطقة، عند الحاجة، من أجل توفير القيادة والتوجيه الاستراتيجي لتنفيذ الاستراتيجية. وستكون الأهداف الرئيسية للفريق المقترح من كبار المسؤولين المعني بالسياسات، أو أي آلية تنسيق أخرى يمكن إنشاؤها أثناء وضع خطة العمل، هي التالية:

- (أ) تبسيط عمليات صنع القرار ومنهجة المشاورات الداخلية للأمم المتحدة؛
- (ب) إضفاء طابع رسمي على التبادل المنتظم للمعلومات والتحليلات؛
- (ج) الاتفاق على أولويات الأنشطة البرنامجية للأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي؛
- (د) الترويج لفهم مشترك للتداعيات الإقليمية للتطورات الوطنية، والعكس بالعكس؛
- (هـ) الاستفادة من دور المنسقين المقيمين باعتبارهم حلقة وصل بين النهج والإجراءات الإقليمية المشتركة.

## باء - الرصد والتقييم

61 - سيتم رصد تنفيذ الاستراتيجية. ولذلك الغرض، يمكن لفريق كبار المسؤولين المقترح المعني بالسياسات إنشاء آلية مخصصة للرصد والتقييم، من أجل تحديد التحديات والمخاطر والثغرات استناداً إلى معلومات محدّثة بشكل منتظم ترد من جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة على المستويين القطري والإقليمي وعلى مستوى المقر. وعلاوة على ذلك، وابتغاء للمساعدة في عملية الاستعراض واستكمال التحليل الداخلي بمنظور خارجي، يمكن لمكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى، بالتشاور

الوثيق مع إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، ومكتب التنسيق الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومكاتب المنسقين الإقليميين، ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى بوروندي، وكيانات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، حسب الحاجة، أن ينظم اجتماعات سنوية مع خبراء ودارسين خارجيين لاستعراض التقدم المحرز في التنفيذ.

## جيم - الاتصال

62 - إن قيام جميع كيانات الأمم المتحدة المعنية بالإبلاغ عن تنفيذ الاستراتيجية هو جانب حاسم من جوانب تلك الاستراتيجية. وسيكون الهدف من الاتصال الاستراتيجي، إضافة إلى توفير معلومات عن إجراءات الأمم المتحدة الرامية إلى دعم المنطقة، الترويج لخطاب إيجابي عن السلام والتنمية المنصفة لسكان المنطقة، مع الابتعاد عن الخطاب المعتاد المرتبط بالنزاع.

63 - وفي ذلك الصدد، سيتعين على الأمم المتحدة كفالة أن ترى بلدان المنطقة ومنظماتها في إجراءاتها جهوداً داعمة تسهم بفعالية في توطيد السلام، ومنع نشوب النزاعات. ولذلك، ستقوم الأمم المتحدة، لدى وضع استراتيجيتها الخاصة بالاتصال، بالتشاور مع البلدان الموقعة على الاتفاق الإطاري والمؤسسات الضامنة له، وبوضع خطط اتصال مشتركة مصممة خصيصاً لتتناسب مع الجهات الفاعلة الوطنية، حسب الاقتضاء. وستشمل تلك العملية أفكاراً بشأن استخدام مواقع شبكية مشتركة ووسائل تواصل اجتماعي، ورسائل إخبارية دورية، وآليات مشتركة لرصد وسائط الإعلام. وسيتولى تنسيق تنفيذ استراتيجية الاتصال مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى، وسيخضع لرصد دقيق من جانب جميع كيانات الأمم المتحدة المعنية في المنطقة.

## دال - الموارد اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية

64 - ستتضمن خطة العمل أفكاراً مخصصة لتعبئة الموارد، بما في ذلك جهود مشتركة لجمع الأموال حيثما أمكن من أجل ضمان تنفيذ الاستراتيجية.

## هاء - افتراضات أساسية

65 - تقوم الاستراتيجية على عدة افتراضات. فهي تتوقع، على الصعيد الإقليمي، أن تكون الجهات المحركة للتعاون الإقليمي من أجل تعزيز السلام والاستقرار هي، في المقام الأول، الجهات الفاعلة الوطنية والمنظمات الإقليمية، شريطة توفّر إرادة سياسية ثابتة وثقة بين الجهات المعنية صاحبة المصلحة. وتفترض الاستراتيجية أن في الإمكان تهميش الجهات الفاعلة التي ما زالت لها مصلحة في عدم الاستقرار، بما في ذلك الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية، إذا ما اتُخذت إجراءات حاسمة لتبديل حوافزها. كما أن مدى شمول الجميع وتمثيلهم في العمليات السياسية والاقتصادية الإقليمية والوطنية الرئيسية من قبيل الانتخابات الوطنية والحوار فيما بين الحكومات وفيما بين القبائل، واتفاقات التجارة والاستثمار عبر الحدود، سيظل من العوامل المساعدة الهامة للتعاون الإقليمي.

66 - وتفترض الاستراتيجية كذلك أن توقعات كبيرة ستُعلّق على الأمم المتحدة فيما يتعلق بتنفيذ ولايتها، سواء من المنطقة أو من خارجها، وهو ما سيتعين إدارته بعناية، بما في ذلك في سياق خطة الاتصال

المقترحة. وقد تظل الأمم المتحدة تشهد أيضا تمسكا قويا بالسيادة الوطنية من جانب بعض الجهات الفاعلة في المنطقة، مما قد يحد من الفرص السانحة للمشاركة، بما في ذلك في مجالات منع نشوب النزاعات وتسويتها. وعلى غرار ذلك، قد تستمر وجهات النظر المتباينة فيما بين الجهات الفاعلة الإقليمية والجهات الفاعلة الدولية بشأن أفضل السبل للتصدي للأخطار التي تتهدد السلام والأمن في المنطقة، وقد تحد بذلك من تأثير إجراءات الأمم المتحدة.

- 67 - وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، من المتوقع أن يتواصل تأثير جائحة كوفيد-19 على الديناميات في منطقة البحيرات الكبرى وخارجها لبعض الوقت. وفي حين لم يتسنَ بعد التحقق تماما من مسار الجائحة ونطاق أثرها، بما في ذلك أثرها على السلام والأمن في المنطقة، فإن بعض العمليات المحورية اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية قد تتباطأ أو تفقد أولويتها، بينما يجري تعزيز عمليات أخرى في سياق تدابير الاستجابة. وعلاوة على ذلك، فقد يتأثر التضامن الدولي جراء الانتكاسات الاجتماعية والاقتصادية في البلدان المانحة، مما يؤدي إلى انخفاض تمويل مبادرات حُددت على أنها عنصر أساسي في ضمان تحقيق أولويات الاستراتيجية.
- 68 - وبمراعاة تلك الافتراضات والسياق العام المتسم بدينامية عالية في المنطقة، سيتعين على الأمم المتحدة ضبط سقف توقعاتها، وضمان دعم الجهات صاحبة المصلحة لضمان نجاح الاستراتيجية. ومن دون التزام الجميع، ستكون جهود الأمم المتحدة عديمة الفعالية.

## واو - تحديد النجاح

- 69 - قد تكون الأمم المتحدة حققت أهداف الاستراتيجية في حال نجاحها في مساعدة بلدان المنطقة على تحقيق تطلعاتها المشتركة نحو مزيد من الاستقرار والعلاقات السلمية والتنمية المستدامة والقدرة على الصمود، وذلك على النحو المنصوص عليه في الميثاق المتعلق بالأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، والاتفاق الإطاري. وهكذا، فإن نجاح التنفيذ سيقاس بقدرة الأمم المتحدة على الإسهام في تعزيز الثقة، وإضعاف الجماعات المسلحة، وفي عمليات سياسية واقتصادية أكثر شمولاً للجميع، وكذلك في تعزيز القدرات تدريجياً على الصعيدين الوطني والإقليمي، عبر الركائز الثلاث للاستراتيجية. وفي حال نُفذت الاستراتيجية بفعالية، يُتوقع حصول تعاطٍ أكثر تواتراً وبناءً أكثر بين الجهات الفاعلة الرئيسية، ومواصلته بما في ذلك في سياق مبادرات بناء الثقة، والمشاريع العابرة للحدود، واللجوء بشكل منهجي إلى الآليات القائمة لحل الخلافات بطريقة دبلوماسية. ويمكن أن تؤدي العمليات السياسية الوطنية الأكثر شمولاً للجميع وعمليات الانتقال السلمي للسلطة إلى إيجاد فرص إضافية للتعاون الإقليمي، في حين يمكن أن يفضي التوافق السياسي بين الجهات الفاعلة الرئيسية، بما فيها تلك المدعومة من الأمم المتحدة، إلى نتائج ملموسة في بعض المجالات، مثل العمل المشترك من جانب البلدان المعنية ضد القوى الهدامة ومحاكمة مرتكبي الجرائم العابرة للحدود.

## زاي - الجدول الزمني

- 70 - توفر الأولويات الواردة أعلاه توجيهها استراتيجياً شاملاً لانخراط الأمم المتحدة في منطقة البحيرات الكبرى للسنوات العشر المقبلة، وهو ما يتوافق مع الجدول الزمني لخطة عام 2030. ونظراً لتعدد المسائل المطروحة، لا يمكن الادعاء بأن جميع أهداف الاستراتيجية ستتحقق ضمن الإطار الزمني المقترح. وبدلاً من ذلك، تتضمن الاستراتيجية نهجاً تدريجياً وتسلسلياً. وكخطوة أولى، سيتركز إطار زمني أولي مدته ثلاث

سنوات على تنفيذ إجراءات تدخل سياسية وبرنامجية محددة الأولويات ومتسلسلة بشكل جيد، يتم تحديدها بعد الموافقة على الاستراتيجية. وفي بعض الحالات، قد يؤدي ذلك إلى الشروع في تدابير من قبيل برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن، أو مبادرات إقليمية لنزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التوطين، بينما ستركز الأمم المتحدة، في حالات أخرى على تعزيز الجهود القائمة ومنع انتكاس المكاسب التي تحققت بالفعل. وسيشمل ذلك بذل جهود لدعم أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما على خلفية جائحة كوفيد-19، وعملية التعافي بعد الجائحة.

## رابعاً - دور مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى

71 - أنشئ المكتب الحالي للمبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى في عام 2013 فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات بمقتضى الاتفاق الإطاري، وذلك لدعم المساعي الحميدة للأمين العام في المنطقة عن طريق مبعوثه الخاص. والولاية الحالية للمكتب مبنية في قرار مجلس الأمن 2389 (2017)، بشأن الحالة في منطقة البحيرات الكبرى، ومستكملة في القرارات اللاحقة بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وآخرها القرار 2502 (2019).

72 - وأدى المكتب، منذ إنشائه، دوراً حاسماً في تقديم خدمات الأمانة دعماً لاجتماعات وأنشطة الآليات النازمة للاتفاق الإطاري. وإضافة إلى ذلك، فإنه يشارك بشكل متزايد في الأنشطة البرنامجية لدعم مختلف منتديات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى (بشأن المرأة والشباب والمجتمع المدني والقطاع الخاص)، أو بالتعاون مع مكتب دعم بناء السلام، وكذلك وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، المنضوية تحت مظلة الإطار الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى.

73 - وفي حين يواصل المكتب الاضطلاع بدور هام في توجيه تنفيذ الالتزامات بمقتضى الاتفاق الإطاري، من الضروري تبسيط انخراط المكتب ومبادراته في مجالات السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان ومواصلة ترتيب أولويتها وتسلسلها، وإدخال تعديلات طفيفة على تركيزه وعلى مجالات تدخله، بما في ذلك دعمه للآليات الإقليمية.

## ألف - ترتيب الأولويات والتسلسل

74 - سيعمل المكتب على تحسين ترتيب أولويات تدخله وأنشطته وترتيب تسلسلها. وسيقوم بذلك على أساس معايير محددة، تشمل: إبداء الاحترام الواجب لأولوية الطابع السياسي للمكتب ونهجه الشامل القائم على الدبلوماسية الوقائية؛ وأثر إجراءات التدخل والمبادرات المقترحة لتحقيق أهداف عاجلة أو متوسطة الأجل للسلام والاستقرار والتنمية، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق الإطاري وميثاق الأمن والاستقرار والتنمية؛ والقيمة المضافة للمكتب وميزته النسبية مقارنة بكيانات الأمم المتحدة الأخرى والجهات الفاعلة من خارج الأمم المتحدة، بما في ذلك القدرة على متابعة تنفيذ إجراءات التدخل والمبادرات المقترحة.

## باء - زيادة الاستثمار في الدبلوماسية المكوكية الرفيعة المستوى

75 - سيخصص المكتب، في ضوء ولايته السياسية، ما يناسب من الوقت والموارد لأوجه تعاطيه السياسي من أجل الاستفادة بالكامل من قدرة المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى على

الوصول إلى الشخصيات الرفيعة المستوى وعلى الدعوة إلى عقد اجتماعات، مع التركيز على استعادة الثقة فيما بين قادة المنطقة، حسب الاقتضاء؛ ورعاية تعاون أقوى فيما بين الحكومات والمؤسسات والشعوب في المنطقة، بوسائل منها جهود الدبلوماسية الوقائية؛ ودعم الحوار أو جهود الوساطة بين بلدان المنطقة وبين قطاعات المجتمع المحلي، عند الضرورة؛ وتشجيع البلدان المعنية على إبداء التزام مطرد بالتعاون من أجل التصدي بفعالية لتهديدات الجماعات المسلحة. ويُتوخى من الدبلوماسية المكوكية للمبعوث الخاص تشجيع وتعزيز تعاون اقتصادي أقوى واستثمار أكبر في التنمية المستدامة في المنطقة من أجل استكمال وتعزيز الأهداف السياسية للاستراتيجية.

### جيم - تعزيز دور المكتب كجهة ميسرة ومنسقة وداعية للاجتماعات

76 - في حين يراعي المكتب التسلسل الإداري القائم والميزة النسبية لكل كيان من كيانات الأمم المتحدة، فإنه ينبغي تعزيز دور المكتب في مجال الدعوة إلى الاجتماعات، والتيسير، والمساعي الحميدة، والتنسيق، ابتغاء لتعزيز الأثر الجماعي لمنظومة الأمم المتحدة وفعاليتها في المنطقة، بما يتماشى مع المقترحات الواردة في الفرع ثالثاً-ألف المتعلق بآليات التنسيق والتنفيذ.

### دال - تقديم التقارير

77 - يُقترح أن تتضمن التقارير المقبلة للأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري أقساماً مكرسة لتنفيذ الاستراتيجية، ستنضم إسهامات من الكيانات المعنية، وتعكس الترابط فيما بين إجراءات تدخل الأمم المتحدة في منطقة البحيرات الكبرى في مجالات السلام والأمن والتنمية.

## المرفق الأول

## الأولويات والإجراءات المتعلقة بانخراط الأمم المتحدة في منطقة البحيرات الكبرى

يقدم هذا المرفق لمحة عامة عن الأولويات المواضيعية والإجراءات لانخراط الأمم المتحدة في منطقة البحيرات الكبرى المقترح خلال المشاورات المكثفة التي أجراها مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى، والتي استُرشد بها في وضع استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى. وستخضع الإجراءات المقترحة لمزيد من النظر أثناء وضع خطة العمل. والقائمة الواردة أدناه ليست حصرية كما أنها لا ترد وفق أي ترتيب معين للأولوية ولا تغطي تقسيم العمل لتنفيذ الإجراءات.

## الركيزة الأولى: السلام والأمن والعدالة

## الحوار والعمليات السياسية الشاملة للجميع

- 1 - تسريع وتيرة المبادرات في مجال الدبلوماسية الوقائية، بما في ذلك، وعند الضرورة، العمل المشترك بين المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى والممثلين الخاصين للأمين العام لدى مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والاتحاد الأفريقي، والمديرة العامة لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي.
- 2 - دعم قادة المنطقة والمنظمات الإقليمية فيما يتصل بعمليات الحوار الجارية والمقبلة التي تهدف إلى بناء الثقة أو استعادتها، وحُسن الجوار والتعاون فيما بين البلدان الموقعة على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (الاتفاق الإطاري).
- 3 - دعم عمليات سياسية شاملة للجميع، بوسائل منها تعزيز قدرات الجهات الفاعلة الوطنية والمنظمات الإقليمية فيما يتعلق ببذل المساعي الحميدة، وتيسير الحوار والوساطة.
- 4 - تيسير ودعم عمليات تبادل مباشر أكثر تواتراً فيما بين الجهات صاحبة المصلحة في المنطقة، بسبل منها اجتماعات هياكل الحوكمة التابعة للاتفاق الإطاري، واللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، وكذلك الآليات والمبادرات الإقليمية الأخرى بشأن مسائل محددة تتعلق بالسلام والأمن.
- 5 - تحسين التنسيق الداخلي بالأمم المتحدة لتبادل المعلومات، والتحليل، ومبادرات العمل الوقائي دعماً لانتخابات تتسم بالمصداقية والشفافية، مع إيلاء الاحترام الواجب لحقوق الأفراد وحررياتهم، بما يتماشى مع المعايير الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان.
- 6 - دعم مبادرات تهدف إلى تعزيز دور المجتمع المدني، ولا سيما النساء والشباب، في العمليات السياسية ومبادرات بناء الثقة.
- 7 - تشجيع التعاون عبر الحدود فيما بين دوائر الدولة والسكان القاطنين في مناطق حدودية لتعزيز حُسن الجوار والثقة والتعاون، بما يتماشى مع الممارسات الجيدة القائمة من قبيل اللجان الثنائية ولجان الحدود المشتركة.

## التعاون المطرد في المسائل المتعلقة بأمن المعابر الحدودية

8 - دعم آليات الأمن الإقليمية القائمة، بما فيها الآلية المشتركة الموسعة للتحقق التابعة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، في الاضطلاع بولاياتها بفعالية، بسبل منها منع حركة القوى الهدامة عبر الحدود، ومبادرات بناء الثقة كالاكتامات الرفيعة المستوى لموظفي الأمن في بلدان المنطقة، وبعثات التحقق المشتركة والرصد المشترك للحدود.

9 - العمل، بالتعاون مع الجهات الضامنة المشتركة للاتفاق الإطاري، على تيسير أنشطة بناء الثقة وتبادل المعلومات فيما بين الجهات المعنية بالأمن، وكذلك، وبناء على التقدم المحرز حتى تاريخه والآليات القائمة، دعم بلدان المنطقة في وضع وتنفيذ خطة عمل شاملة لتحديد القوى الهدامة تتضمن تدابير غير عسكرية لاستكمال العمليات العسكرية الدائرة.

10 - حشد الدعم التقني والمالي للبلدان المعنية الموقعة على الاتفاق الإطاري من أجل تنفيذ تدابير غير عسكرية، من قبيل مشاريع إعادة الإدماج عبر الحدود، والحوار فيما بين القبائل، وبرامج الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية، وذلك استكمالاً للعمليات العسكرية الدائرة، بهدف تشجيع المقاتلين على إلقاء السلاح طوعاً، وتقويض شبكات التجنيد والإمداد للقوى الهدامة. وينبغي لإجراءات الأمم المتحدة أن تشمل مساندة الجهود التي تبذلها جمهورية الكونغو الديمقراطية لإنشاء برنامج وطني مجتمعي لنزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن.

11 - إنشاء فريق عامل مجتمعي معني بنزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التوطين في المنطقة، يضم ممثلين من المنظمات الإقليمية، واللجان الوطنية لنزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التوطين من المنطقة، وخبراء دوليين، لتحديد الدروس المستفادة وأفضل الممارسات والفرص المتاحة للتعاون، وذلك دعماً لفريق الاتصال والتنسيق الذي اقترحه رؤساء أجهزة الاستخبارات والأمن في أوغندا، وبيروني، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وأيدته لجنة الدعم التقني المنبثقة من الاتفاق الإطاري، في شباط/فبراير 2020.

12 - حشد الدعم التقني والمالي لتنفيذ الجهود الإقليمية لتعليم الحدود، وذلك بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية.

## الحكم الرشيد وسيادة القانون وحقوق الإنسان

13 - دعم الجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى تعزيز الحكم وسيادة القانون، بوسائل منها التنفيذ الفعلي للالتزامات التي تعهدت بها الدول الأعضاء على الصعيدين القاري والإقليمي، من قبيل الميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم؛ وبرتوكول المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بشأن الديمقراطية والحكم الرشيد؛ وإعلان نيروبي بشأن العدالة والحكم الرشيد.

14 - دعم تعزيز المؤسسات ذات الأهمية البالغة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، والتصدي للإفلات من العقاب وكفالة العدالة والمساءلة، والمضحي قدما في مقاضاة مرتكبي الجرائم العابرة للحدود من خلال شبكة التعاون القضائي لمنطقة البحيرات الكبرى، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالقادة والأعضاء البارزين في القوى الهدامة.

15 - تماشياً مع إطار سياسة العدالة الانتقالية للاتحاد الأفريقي وإعلان نيروبي بشأن العدالة والحكم الرشيد، تشجيع حكومات المنطقة على وضع آليات فعالة للعدالة الانتقالية، بما في ذلك المقاضاة على

الجرائم التي ترتكبها الجماعات المسلحة وتقديم تعويضات للضحايا، ابتغاء لمنع العودة إلى العنف، وضمان المساءلة عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، والجرائم المرتكبة ضدها، ودعم المصالحة.

16 - دعم إنشاء آلية إقليمية لرصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2063 في منطقة البحيرات الكبرى، ولا سيما الهدف 16 المتعلق بالسلام والعدالة والمؤسسات القوية.

17 - دعم الجهود والمبادرات الوطنية والإقليمية الرامية إلى مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، بما في ذلك الاتساق مع الرؤية الأفريقية للتعددين التي اعتمدت في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في شباط/فبراير 2009، لتعزيز الحكم الرشيد من أجل تعبئة الموارد وإدارتها وطنياً.

### النساء/الشباب والسلام والأمن

18 - تعزيز المشاركة المجدية للمرأة في الجهود المتعلقة بمنع نشوب النزاعات والوساطة وبناء السلام، بسبل منها تشجيع قادة المنطقة على فتح أبواب العمل السياسي أمام المرأة؛ وتعزيز المهارات القيادية؛ ودعم المنتدى الإقليمي للمرأة التابع للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى؛ وإنشاء شبكة من القيادات المجتمعية النسائية والوسيطات من أجل تعزيز السلام والديمقراطية.

19 - تعزيز مشاركة المرأة في العمليات الانتخابية والسياسية من خلال جهود الدعوة متواصلة للمجلس الاستشاري للمرأة والسلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى، من أجل تعزيز آليات تصميم وإصلاح الأنظمة والتشريعات الانتخابية، وإعداد ميزانيات مراعية للمنظور الجنساني بهدف كفالة الامتثال للحصص الجنسانية في الأدوار السياسية والقيادية للمرأة. وستشمل الجهود أيضاً التعاون مع الاتحاد الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومنظمات المجتمع المدني الإقليمية، لتعزيز مبادرات انتخابية متعددة الجهات صاحبة المصلحة على مستوى القواعد الشعبية فيما يتعلق ببناء القدرات الانتخابية.

20 - منع العنف الجنسي العائلي المتصل بالنزاعات والتصدي له من خلال القيام بأنشطة دعوة لدى الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية، من أجل زيادة الدعم المقدم للمجتمع المدني بهدف توعية المجتمع المحلي (توعية جماهيرية) بالعنف الجنسي والجنساني، وبناء القدرات، والاتصال الاستراتيجي، بوسائل منها تعزيز دور وسائط الإعلام والتدريب على مؤشرات الإنذار المبكر، وزيادة الدعم المقدم للآليات القضائية في تصديها للعنف الجنسي والجنساني.

21 - تشجيع الارتقاء بأعمال رائدات الأعمال من النساء والفتيات من خلال تعزيز شبكة لهن وبناء مهارات قيادية في مجال الأعمال التجارية، وذلك بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الإقليمية غير الحكومية.

22 - تعزيز مشاركة الشباب في العمليات الانتخابية وفي الجهود المتعلقة بمنع نشوب النزاعات والوساطة وبناء السلام، بسبل منها الدعوة من أجل وضع أنظمة وتشريعات وميزانيات انتخابية شاملة للجميع؛ وتعزيز المهارات القيادية الشبابية؛ ودعم المنظمات الشبابية الوطنية والإقليمية؛

23 - دعم البرامج والآليات والمنتديات الإقليمية القائمة، من قبيل منتدى الشباب التابع للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، من أجل زيادة وتحسين تمثيل الشباب في هياكل صنع القرار، وفي الجهود المتعلقة بمنع نشوب النزاعات وبناء السلام على الصعيدين الوطني والإقليمي.

24 - دعم برامج بناء القدرات والتدريب المهني للشباب في المنطقة، فضلا عن الاضطلاع بمبادرات تغرس ثقافة السلام والتسامح.

### الركيزة الثانية: التنمية المستدامة والرخاء المشترك

#### التنمية الاجتماعية والاقتصادية المنصفة والشاملة للجميع

25 - تيسير إنشاء منصات تنسيق مخصصة فيما بين حكومات المنطقة والقطاع الخاص ومكاتب المنسقين الإقليميين، والجهات الشريكة الدولية، بهدف تعزيز العمل المتضافر على تعبئة الموارد وتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي.

26 - دعم الأنشطة والمبادرات البرنامجية، بما في ذلك الدعوة وتعبئة الموارد، لمكافحة أوجه عدم المساواة والتمييز وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المنصفة.

27 - دعم التمكين الاقتصادي للمرأة والشباب عن طريق تعزيز قدراتهما على العمل كعوامل للتغيير، والإسهام في التكامل الاقتصادي؛ والترويج لأطر سياساتية تدعم إيجاد فرص للعمل، وريادة الأعمال، والابتكار؛ وتشجيع إضفاء الطابع الرسمي على المؤسسات ونموها، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

28 - تقديم تحليل سياسي إقليمي أثناء إعداد مقترحات برنامجية للمبادرات العابرة للحدود أو المتعددة البلدان ولوثائق سياسات الأمم المتحدة، على الصعيدين الوطني والإقليمي، بما في ذلك تحليلات فُطرية مشتركة وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وينبغي لهذا التحليل أن يشمل البعد المتعلق بحقوق الإنسان.

#### التعاون الاقتصادي والتجارة والاستثمار على الصعيد الإقليمي

29 - دعم المقبولية المصرفية للمشاريع العابرة للحدود وتنفيذها، وهي مشاريع تهدف إلى تحويل المناطق الحدودية إلى حوافز للنمو والرخاء المشترك، وتتطوي على إمكانية معالجة الأسباب الجذرية للتوترات في المنطقة. وفي ذلك الصدد، إجراء مشاورات مع الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وجماعة شرق أفريقيا، التي حددت بالفعل عددا من المشاريع الهيكلية ذات الصلة، ودعمها حسب الاقتضاء، في تعبئة الموارد من أجل التنفيذ الفعلي.

30 - تيسير وحشد التعهدات السياسية الرفيعة المستوى بين البلدان والمنظمات الإقليمية بشأن التنفيذ الفعلي وفي حينه للصكوك القارية (بما في ذلك الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية)، وتطوير جهود الدعوة الهادفة إلى المساعدة في التغلب على التحديات التي تعترض تنفيذ الالتزامات الوطنية المتعلقة بالتكامل الإقليمي.

31 - حشد الدعم من أجل معالجة مسائل محددة تتعلق بالبلدان غير الساحلية في المنطقة والتي تواجه تحديات في مجال التنمية الاقتصادية والبشرية مرتبطة بطابعها غير الساحلي، والتكاليف المرتفعة للنقل والطاقة فيها.

32 - تعزيز التعاون والتوافق فيما بين بلدان المنطقة بشأن التدابير الرامية إلى التصدي للتحديات المتصلة بالتكامل الاقتصادي الإقليمي. وفي ذلك الصدد، ستتخذ الأمم المتحدة جملة إجراءات منها حشد

الدعم والموارد لمبادرات اقتصادية أو تجارية أو استثمارية محددة تنطوي على إمكانية معالجة الأسباب الجذرية للتوترات، ومنع نشوب النزاعات، وتعزيز المصالحة، سواء فيما بين المجتمعات المحلية أو فيما بين البلدان، وتمكين الفئات الضعيفة.

### إدارة الموارد الطبيعية بصورة مستدامة وشفافة

33 - دعم الحوار والتعاون من أجل وضع نهج شامل لتوعية الجهات صاحبة المصلحة المشاركة في كامل سلسلة القيمة للموارد الطبيعية في المنطقة وخارجها، بهدف تعزيز إدارة تلك الموارد على نحو يتسم بالمساءلة والاستدامة والشفافية.

34 - دعم الجهود الإقليمية الرامية إلى تنظيم استغلال المعادن المرتفعة القيمة والاتجار بها وتثبيط تهريبها، بوسائل منها دعم الإصلاحات في مجال التجارة الإقليمية بالمعادن، ومواءمة الأنظمة الضريبية الوطنية، وتعزيز الآليات القانونية لمكافحة التهريب، وتنفيذ المبادرة الإقليمية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى لمكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، من جانب البلدان الموقعة عليها.

35 - تشجيع مبادرات وسياسات ترمي إلى تعزيز القطاع الثانوي، بسبل منها إنشاء مرافق وطنية وإقليمية لتحويل السلع الأساسية وتصنيعها، أو تعزيز المرافق الموجودة أصلاً.

36 - العمل، عند الاقتضاء، على دعم رصد العمليات الرامية إلى تعزيز إدارة الموارد الطبيعية بصورة شفافة من جانب الجهات المعنية الوطنية والإقليمية، بما فيها ممثلو المجتمع المدني والقطاع الخاص.

37 - دعم تعزيز المنافع العامة الإقليمية، والإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية المشتركة (الأنهار والغابات والبحيرات)، والاستفادة من التكامل الإقليمي والنهوض به.

### الركيزة الثالثة: القدرة على الصمود أمام التحديات الناشئة والطويلة الأمد

#### منع التطرف العنيف

38 - دعم بلدان المنطقة في جهودها الرامية إلى التصدي للأسباب الجذرية التي تدفع الأفراد إلى الانضمام إلى جماعات متطرفة عنيفة من خلال جهود برنامجية وسياسية تكميلية. وسيستلزم ذلك تنسيقاً أفضل فيما بين أشكال الوجود السياسي للأمم المتحدة وبعثات حفظ السلام في المنطقة، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والجهات الشريكة الوطنية والدولية، والمنظمات الإقليمية، ومكتب مكافحة الإرهاب.

39 - تعزيز تبادل المعلومات وتقييمات المخاطر عبر الحدود فيما بين المؤسسات الضامنة للاتفاق الإطاري والمنظمات دون الإقليمية الأخرى، لتيسير الإجراءات الوقائية المبكرة.

40 - بناء آلية مشتركة للإنذار المبكر فيما بين كيانات الأمم المتحدة في المنطقة لكفالة استمرار الإلمام بالأوضاع السائدة وتحليل التهديدات في الوقت المناسب، بهدف توجيه الالتزامات السياسية للأمم المتحدة في المنطقة.

41 - تعزيز دور المرأة والشباب في مكافحة التطرف العنيف.

### إيجاد حلول دائمة لحالات التشريد القسري التي طال أمدها

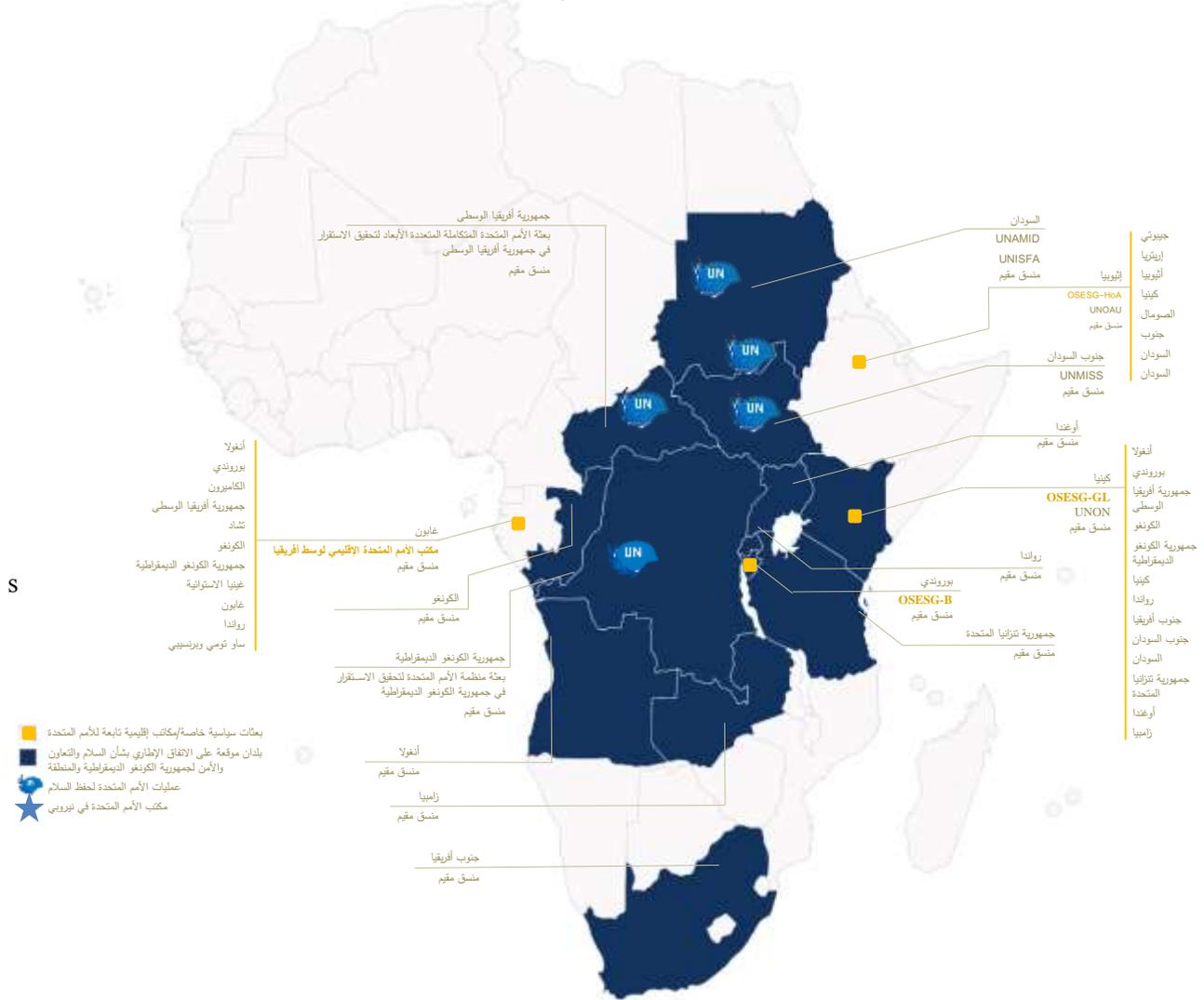
- 42 - تعميم مراعاة احتياجات اللاجئين والمشردين داخليا، بما في ذلك احتياجات النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات الضعيفة، من خلال المجالات البرنامجية في المجالات العشرة ذات الأولوية للركائز الثلاث للاستراتيجية.
- 43 - دعم وتنفيذ استراتيجية شاملة لإيجاد حلول دائمة للأشخاص المشردين قسرا تحت رعاية المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وقيام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتوفير الدعم والتوجيه في ذلك الصدد.
- 44 - تعزيز برامج قطرية للتنمية والتعايش من أجل ضمان حماية المجتمعات النازحة من الجماعات المسلحة، ومن المزيد من التشريد، وكذلك حماية أضعف الفئات من التهميش والوصم والتمييز، وحصولها جميعا على الخدمات الأساسية، بما في ذلك فرص الصحة والتعليم وسبل كسب العيش.
- 45 - ضمان مبدأ تكامل وتوأم جهود الأمم المتحدة الإنمائية والسياسية والإنسانية ولا سيما في سياق اللجان الثلاثية أو الاتفاقات الثلاثية التي تشجع العودة الطوعية للاجئين إلى بلدانهم الأصلية.

### التأهب والقدرة على الصمود في مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية

- 46 - تعزيز مبادرات ترمي إلى التخفيف من الأثر الاجتماعي والاقتصادي السلبي للأزمات الصحية المتكررة في المنطقة، بما في ذلك في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) ومرض فيروس إيبولا. وفي إطار دعم تدابير التخفيف، ستولي الأمم المتحدة اهتماما للفئات الضعيفة والمهمشة، بما في ذلك اللاجئين والمشردون داخليا وعديمو الجنسية، وستشجع وضع مبادرات إبداعية ترمي إلى ضمان استمرارية التعليم ودعم القطاع غير النظامي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم خلال فترات الأزمات.
- 47 - تشجيع، أو، عند الاقتضاء، تيسير وضع أو تنفيذ نهج ومعايير إقليمية مشتركة في إطار التصدي لجائحة كوفيد-19 وغيرها من أزمات الصحة العامة، وذلك من أجل تنسيق الاستجابات الصحية والسياسية والاجتماعية. وفي ذلك الصدد، ستستكشف الأمم المتحدة وتقتراح إدارة تمويل مرنة للتخطيط الإقليمي المشترك بين الوكالات من أجل مواجهة الأزمات الرئيسية في مجال الصحة العامة.
- 48 - تشجيع مبادرات تهدف إلى التخفيف من الآثار السلبية لتغير المناخ على السلام والأمن، بما في ذلك الآثار على إدارة الموارد الطبيعية وسبل كسب العيش، وعلى العوامل المؤججة للنزاعات، مع التركيز على النزاعات المتصلة بالأراضي.
- 49 - تقديم دعم مصمم خصيصا لجهود تعبئة الموارد الوطنية والإقليمية من أجل تعزيز القدرة على استيعاب الصدمات المالية في المنطقة، بوسائل منها تحسين فرص الوصول إلى الأدوات والآليات المالية الدولية.
- 50 - تشجيع ودعم الجهود الرامية إلى حماية التنوع البيولوجي وحفظ البيئة وتعزيز إدارة الغابات وإدارة الطاقة الأحيائية في حوض الكونغو، ومنطقة فيرونغا الكبرى، وغيرها من المتنزهات الإقليمية والوطنية.

## المرفق الثاني

## لمحة عامة عن أشكال وجود الأمم المتحدة والبعثات السياسية الخاصة وعمليات حفظ السلام ومكاتب المنسقين الإقليميين في منطقة البحيرات الكبرى



Created with mapchat.net

الموافق عليه من موارد ميزانية وموظفين وأفراد  
2019/2020

مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى  
4,4 ملايين مدنيون: 27

مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى بوروندي  
7 ملايين مدنيون: 30

مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا  
7,2 ملايين مدنيون: 41

|   |               |                       |                   |
|---|---------------|-----------------------|-------------------|
| بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى – 910 ملايين | مدنيون: 1 667 | أفراد عسكريون: 11 650 | أفراد شرطة: 2 080 |
| بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية – 1 012 ملايين               | مدنيون: 2 940 | أفراد عسكريون: 16 875 | أفراد شرطة: 1 441 |
| بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان – 1 183 ملايين   | مدنيون: 2 912 | أفراد عسكريون: 17 000 | أفراد شرطة: 2 023 |

المصادر:

رسم الخريطة: [www.mapchart.net](http://www.mapchart.net)  
الأرقام المالية/أرقام الموظفين والأفراد: تقارير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ( A/74/7/Add.2 و A/74/6 (Sect.3)/Add.4 و A/74/737/Add.10 و A/74/737/Add.12 و A/74/737/Add.13 )

المصادر:

رسم الخريطة: [www.mapchart.net](http://www.mapchart.net)  
الأرقام المالية/أرقام الموظفين والأفراد: تقارير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ( A/74/7/Add.2 و A/74/6 (Sect.3)/Add.4 و A/74/737/Add.10 و A/74/737/Add.12 و A/74/737/Add.13 )

رفع مسؤولية

ليس في التسميات المعتمدة ولا في طريقة عرضها في هذه الخريطة ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان لمكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى في ما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد أو إقليم، أو في ما يتعلق بتعيين حدودها أو تخومها.

## المرفق الثالث

### المنهجية

استُرشِد في وضع استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى باستعراض مستندي وتحليل للأطر والوثائق السياسية القائمة، وكذلك بمصادر أكاديمية. واستُرشِد في وضع الاستراتيجية بخطة الأمين العام لإصلاح ركيزة الأمم المتحدة للسلام والأمن ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار 2389 (2017)، وأطر سياسية دولية وإقليمية أخرى ذات صلة، من قبيل الإطار الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى، وسياسات إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، وخطة عام 2063؛ والإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن لعام 2017؛ وإطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام 2063 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

واستفادت الاستراتيجية أيضا من مشاورات مكثفة أجراها المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى ومكتبه مع طائفة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها ممثلو البلدان الموقعة والمؤسسات الضامنة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، والمنظمات دون الإقليمية، وكيانات الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، ومسؤولون كبار سابقون وحاليون في الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية، ومراكز الفكر، ودارسون. وقدم عدة مشاركين أيضا مساهمات خطية عن طريق الاستبيانات. وإضافة إلى ذلك، أجرى المبعوث الخاص سلسلة من المشاورات الرفيعة المستوى بالحضور الشخصي في بلدان المنطقة، لعرض النتائج الأولية للمشاورات ولجمع مساهمات إضافية من القيادات وكبار المسؤولين الحكوميين.

وقد وُضعت الاستراتيجية في الوقت الذي كان يقوم فيه مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى بوروندي بعملية الاستعراض الخاصة به، وبينما كانت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبالشراكة مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، بصدد وضع استراتيجية تتيح النقل التدريجي لمهام البعثة إلى السلطات الكونغولية وفريق الأمم المتحدة القطري والجهات المعنية الأخرى. وستُراعى لدى وضع خطة العمل المتعلقة بتنفيذ الاستراتيجية جوانب ذات صلة من عمليتي الاستعراض اللتين يجريهما كل من البعثة ومكتب المبعوث الخاص لضمان وحدة الهدف ومواءمة الإجراءات التي تتخذها أسرة الأمم المتحدة في المنطقة.

## المرفق الرابع

### المشاركون في مشاورات الجهات صاحبة المصلحة

في الفترة الواقعة بين أيار/مايو وتشرين الأول/أكتوبر 2020، أجرى المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى ومكتبه مشاورات مع طائفة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة والخبراء، بما في ذلك الجهات التالية:

1 - رؤساء دول و/أو وزراء خارجية البلدان الموقعة على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (الاتفاق الإطاري)

- أنغولا

- بوروندي

- الكونغو

- جمهورية الكونغو الديمقراطية

- كينيا

- رواندا

- أوغندا

- جمهورية تنزانيا المتحدة

- زامبيا

2 - أعضاء لجنة الدعم التقني للاتفاق الإطاري

3 - المؤسسات الضامنة للاتفاق الإطاري

- الاتحاد الأفريقي

- المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بما في ذلك آلية التحقق المشتركة الموسعة

- الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي

4 - خبراء مجلس الأمن

5 - الجهات الشريكة الدولية

- فريق الاتصال الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى (سفراء وخبراء)

- أعضاء السلك الدبلوماسي (سفراء) في أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية

- النرويج (سفراء وخبراء)

6 - المؤسسات المالية الإقليمية والدولية

- المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا

- غرفة التجارة لشرق أفريقيا
- الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى
- المصرف الأوروبي للاستثمار
- 7 - مراكز الفكر
- الفريق الدولي المعني بالأزمات
- اجتماع مائدة مستديرة للخبراء يسره منتدى منع نشوب النزاعات والسلام ومجلس بحوث العلوم الاجتماعية. وكان من بين المشاركين: نك إلبلي، مبادرة المجتمع المفتوح للجنوب الأفريقي؛ ومايكل كافاناه، باحث مستقل؛ وغلبرت كادياغالالا، جامعة ويتواترسراند؛ ولويس - ماري نيندورا، مشروع المركز الأفريقي للعدالة؛ وجيسون ستيرنز، جامعة سايمون فريزر؛ وكاتارينا فوغلي، باحثة مستقلة.
- 8 - منظمات المجتمع المدني في المنطقة، بما فيها المنظمات النسائية والشبابية
- 9 - كيانات الأمم المتحدة
- إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام
- o شعبة وسط أفريقيا والجنوب الأفريقي
- o مكتب دعم بناء السلام
- إدارة عمليات السلام
- o الفريق العملي المتكامل المكلف ببعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية
- مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية
- مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى بوروندي
- مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى القرن الأفريقي
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي لأفريقيا
- الإطار الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى - "pillar leads"
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) - المكتب الإقليمي لوسط أفريقيا
- مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - المكتب الإقليمي لشرق أفريقيا والقرن الأفريقي والبحيرات الكبرى
- مكتب التنسيق الإنمائي
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة
- مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية

- مكتب الأمم المتحدة في نيروبي
- مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي
- بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية
- مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا
- منسقو الأمم المتحدة المقيمون و/أو مكاتبهم (أوغندا، وبوروندي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، والكونغو)
- 10 كبار المسؤولين والشخصيات البارزة والدارسون
- تاتيانا كارابنيس، مديرة منتدى منع نشوب النزاعات والسلام، مجلس بحوث العلوم الاجتماعية
- جورج ريبيلو بينتو تشييكوتي، الأمين العام لمنظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، وزير خارجية أنغولا السابق
- سعيد جينيت، مبعوث خاص سابق للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى
- أهونا إزيكونوا، المدير المساعد ومدير المكتب الإقليمي لأفريقيا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- فرونسوا فال، الممثل الخاص للأمين العام إلى وسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا
- إبراهيم فال، ممثل خاص سابق للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى وممثل خاص سابق للاتحاد الأفريقي لمنطقة البحيرات الكبرى ورئيس مكتب الاتصال التابع للاتحاد الأفريقي في بوروندي
- أوسكار فرنانديز - تارانكو، الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام
- جان - ماري غيهينو، وكيل سابق للأمين العام لعمليات حفظ السلام
- بازيل إيكويبي، الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي لمنطقة البحيرات الكبرى ورئيس مكتب الاتصال التابع للاتحاد الأفريقي في بوروندي
- روبرت مالي، رئيس الفريق الدولي المعني بالأزمات ورئيسه التنفيذي
- بنجامين ويليام مكابا، رئيس سابق لجمهورية تنزانيا المتحدة
- زاكاري موبوري - مويتا، الأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى
- دينيس موكويغي، مدير مستشفى بانزي، حائز على جائزة نوبل
- ليبيراتا مولامولا، أمينة تنفيذية سابقة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى
- مواناسالي موسيفيكي، مستشار خاص سابق لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي
- جان - جاك مومبي، المدير العام للمعهد الوطني للبحوث الحيوية - الطبية، جمهورية الكونغو الديمقراطية

- إيزيدور ندايويل إي نزيمي، مؤرخ
- ألفونس نتوميا لوبا، أمين تنفيذي سابق للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى
- آلان - إيمي نياميتوي، وزير سابق للعلاقات الخارجية والتعاون الدولي في بوروندي
- موديبو توري، المبعوث الخاص للعلاقات مع الجهات صاحبة المصلحة، بينك التنمية الأفريقي، ومستشار خاص سابق للمبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى
- ريمون تشيياندا، وزير سابق للخارجية والتعاون الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية
- القاسم واني، أمين عام مساعد سابق لعمليات حفظ السلام